مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي علي المستوى الإقليمي في مصر

إعداد

محمد محمد سليمان حسن

طالب دكتوراه بقسم الهندسة المعمارية

جامعة القاهرة – كلية الهندسة

مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية كركيزة لتحقيق التوازن التنموي علي المستوى الإقليمي في مصر

ملخص البحث

تعاني مصر من العديد من التحديات التي تعوق عملية التنمية الإقليمية، وأهمها علي الإطلاق عدم التوازن بين الزيادة السكانية المستمرة والهائلة مقارنة مع محدودية الموارد المتاحة وعدم استغلالها الاستغلال الأمثل الذي يلبي احتياجات السكان وآمالهم وطموحاتهم، بخلاف قضية تركز المعمور المصري حول الشريط الضيق لوادي النيل والذي يبلغ مساحته حوالي ٧,٨% من مساحة الدولة ويقطن به حوالي ٩٧% من إجمالي السكان[١]. **كما تعد** قضية التفاوتات الإقليمية من ضمن أحد أهم هذه التحديات والتي تظهر ملامحها في استقطاب المناطق الحضرية ولاسيما محافظات إقليم القاهرة الكبرى والمحافظات الحضرية (الإسكندرية–السويس–بورسعيد–بخلاف محافظة القاهرة) لمعظم السكان والاستثمارات بالدولة.

وبالنظر إلي تقسيم الأقاليم التخطيطية المعتمد للدولة وبتحليل الفلسفة الفكرية التي نبع منها هذا التقسيم نجد أنه اعتمد علي فكرة التجانس في الخصائص الطبيعية والعمرانية بين المحافظات المكونة لكل إقليم. كما أنه حافظ علي الحدود الإدارية للمحافظات، ولكنه لم يراعي التوازن بين الأقاليم من حيث عدد السكان وعدد المحافظات والمساحة، كما أن هناك ضعف في البنيان الاقتصادي بين هذه الأقاليم ولا تتوافر قاعدة اقتصادية قوية بعض منها[٢]. **ومن جانب آخر** وبتحليل دور الوحدات الإدارية الحالية نجد أن هناك غياب للرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه هذه الوحدات، فليس هناك خطط واضحة لهذه الوحدات تحدد دور كل جهة فيها، وعلاقتها بالمستوي الأعلى سواء علي مستوي المحافظة أو علي مستوي الدولة ككل[٣].

ومن هنا كان الدافع إلي كتابة هذا البحث الذي يهدف إلي تحقيق التنمية المتوازنة المفقودة في مصر من خلال مدخل إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية ويعتمد منهج تقسيم هذه الوحدات علي عدة أسس واعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:–

- الأخذ في الاعتبار معيار التجانس من كافة الجوانب (الاقتصادية–البيئية والطبيعية–العمرانية–الاجتماعية–.....الخ).
- التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها.
- احترام التقسيم الإداري الحالي للمحافظات.
- توافر قاعدة اقتصادية قوية بكل وحدة تنموية.
- توافر قطب أو عدة أقطاب نمو رائدة بكل وحدة تنموية.

وللوصول إلي هذا الهدف فسوف يتم إتباع الخطوات التالية:–

- تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز الوطني المكاني.
- مناقشة دور الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر.
- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
- أهمية التقسيم المقترح من الباحث ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر.
- عرض لأهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث.

المشكلة البحثية

بالرغم من الجهود الحثيثة السابقة والحالية للدولة في مجال التنمية الإقليمية، والاستراتيجيات والسياسات التي وضعتها في هذا المجال نجد أن هناك بعض التحديات والقضايا المتعددة التي يعاني منها المعمور المصري، ومن أكثرها وضوحاً وتأثيراً مشكلة التفاوتات والتباينات الإقليمية والتي تتعدد مظاهرها في التفاوت بين المناطق الحضرية والريفية، وبين المحافظات بعضها البعض ولاسيما محافظتي القاهرة (عاصمة الدولة) والإسكندرية وبين بقية المحافظات. ويُعني هذا البحث بدراسة هذه المشكلة وأسبابها ومظاهرها وتأثيراتها السلبية علي التنمية، ومن ثم تحديد المداخل الفكرية التنموية لمعالجة هذه المشكلة.

---

[١] وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة–الهيئة العامة للتخطيط العمراني–إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر–٢٠٠٦م.

[٢] معهد التخطيط القومي – تقسيم مصر الى أقاليم تخطيطية – سلسلة قضايا التخطيط والتنمية – رقم ١٦٢– يناير ٢٠٠٣م.

[٣] الوحدة المحلية التخطيطية معيار للتنمية الإقليمية – نادية أنس قناوي – رسالة ماجستير– كلية الهندسة – جامعة القاهرة – ١٩٨٧م.

هدف البحث

يهدف هذا البحث إلي إعادة تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية كأحد المداخل والمرتكزات الهامة لتحقيق التنمية المتوازنة المفقودة في مصر، ويعتمد منهج تقسيم هذه الوحدات علي عدة أسس واعتبارات يمكن إيجازها فيما يلي:-

- الأخذ في الاعتبار معيار التجانس من كافة الجوانب (الاقتصادية-البيئية والطبيعية-العمرانية-الاجتماعية-.....الخ).
- التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها.
- مراعاة التقسيم الإداري الحالي للمحافظات.
- توافر قاعدة اقتصادية قوية بكل وحدة تنموية.
- توافر قطب أو عدة أقطاب نمو رائدة بكل وحدة تنموية.

خطوات البحث

للوصول إلي الهدف والغاية من هذا البحث فسوف يتم إتباع الخطوات التالية:-

- تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز الوطني المكاني.
- مناقشة دور الوحدات التنموية الإقليمية في تحقيق التنمية الشاملة لمصر.
- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة.
- أهمية التقسيم المقترح من الباحث ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر.
- عرض لأهم النتائج العامة التي توصل إليها البحث.

١- تجربة مصر في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز المكاني الوطني

تعتبر قضية تنظيم الحيز المكاني الوطني من أهم القضايا في مجال التنمية الإقليمية، وهناك العديد من المحاولات التي شاركها فيها الأفراد والهيئات والجهات ذات الصلة لتنظيم هذا الحيز، والتي تبلورت في التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية والصادر بالقرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م، والذي يتسم بالعديد من المميزات والسلبيات والتي استدعت إعادة التفكير في هذا التقسيم، ومحاولة وضع تقسيم جديد يحقق التوازن التنموي علي المستوي الإقليمي في مصر. وفيما يلي نستعرض تحليل التجربة المصرية في تنظيم الحيز المكاني الوطني.

١-١ المحاولات السابقة لتقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية

تهدف الجهود السابقة لتقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية إلي إبراز عنصر المكان وأخذه بعين الاعتبار عند رسم سياسات التنمية لتحقيق نمو متكافئ للوحدات المحلية والإقليمية المكونة للحيز المكاني القومي، ونتيجة لتركيز الجهود السابقة بالتقسيم القطاعي (القطاعات الخدمية-الاقتصادية-الاجتماعية-.....الخ) وتوزيع الموارد والعائدات للدولة على الوزارات والمؤسسات المختلفة تسبب ذلك في عدم نجاح خطط الدولة وعدم تحقيقها للأهداف المرجوة لعملية التنمية. وفى هذا السياق سيتم عرض بعض المحاولات السابقة لتقسيم الأقاليم التخطيطية كما يلي:-

١-١-١ محاولات تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية[٤]

بعد تطبيق نظام الإدارة المحلية في مصر عام ١٩٦٠م، والاتجاه السائد لرسم خريطة جديدة لمصر من خلال التوجه لتقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية تنموية. ولقد بذلت محاولات من بعض الأفراد والهيئات لتحقيق هذا الغرض تتمثل فيما يلي:-

- **مؤتمر المحافظين عام ١٩٦٨م:** دعا لتقسيم مصر إلى ٦ أقاليم وروعي فيه الحدود الإدارية، وبحيث يضم كل إقليم محافظات متجانسة ومتشابهة من حيث الخصائص الطبيعية والاقتصادية والاجتماعية بحيث يتحقق التكامل الاقتصادي لكل إقليم، كما روعي أن يضم كل إقليم علي الأقل علي مركز من مراكز الإشعاع الحضاري (مدينة كبرى أو جامعة).

[٤] معهد التخطيط القومي - تقسيم مصر إلى أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم ١٦٢- يناير ٢٠٠٣م.

- **د.احمد خالد علام:** قسم مصر إلى ٨ أقاليم (القاهرة الكبرى–الإسكندرية–قناة السويس–الدلتا–شمال الوجه البحري–جنوب الوجه القبلي–مطروح–الوادي الجديد).
- **لجنة تخطيط القاهرة الكبرى(أ.د.طاهر الصادق):** دعا لتقسيم مصر إلى ٨ أقاليم (القاهرة الكبرى–الإسكندرية–الدلتا–الصعيد الأوسط–الصعيد الأعلى–سيناء–الصحراء الغربية). مع وجود مناطق ذات اعتبارات خاصة (منطقة الواحات البحرية والفرافرة، ومنطقة الواحات الداخلة، الخارجة وباريس) ويتضح فيه التركيز علي التكامل بين عناصر الإقليم الواحد بغض النظر عن الحدود الإدارية للمحافظات وكذلك الاهتمام بالمناطق الصحراوية المتميزة مثل إقليم الصحراء الغربية حتى سيوه ومناطق الاعتبارات الخاصة.
- **مشروع تخطيط إقليم أسوان (أ.د.عبد الرازق عبد المجيد):** قسم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة الكبرى–الدلتا–المنطقة الشرقية–المنطقة الغربية–المنطقة الوسطى–المنطقة الجنوبية). ويلاحظ ضخامة المنطقة الجنوبية حيث تشغل أكثر من نصف مساحة مصر. وقد روعي الاهتمام بالحدود الإدارية للمحافظات لأحكام التنمية القطاعية.
- **وزارة التخطيط (أ.د.إبراهيم حمودة):** قسم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة–الإسكندرية–الدلتا الوسطى–قناة السويس–الصعيد الأوسط–أسوان). واعتمد التقسيم علي التنمية القطاعية، مع تقسيم المنطقة الجنوبية إلي إقليم (أسوان–الصعيد الأوسط) وامتداد المنطقة الشرقية حتى شمال الغردقة شاملا الجزء الشمالي من محافظة البحر الأحمر.
- **الأمانة العامة للحكم المحلى عام ١٩٧٤م:** قدمت اقتراح بتقسيم مصر إلى ٦ أقاليم (القاهرة الكبرى–شرق الدلتا–الدلتا–غرب الدلتا–شمال الوجه القبلي–جنوب الوجه القبلي).
- **وزير التخطيط نهاية عام ١٩٧٤م :** قدم اقتراح بتقسيم مصر إلى ١٠ أقاليم (القاهرة–جنوب الدلتا–شمال الدلتا–القناة–سيناء–الإسكندرية–شمال الصعيد–جنوب الصعيد–الصحراء الغربية–الوادي الجديد) وهذا الاقتراح لم يحترم الحدود الإدارية ولكنه راعى وحدة المهام التخطيطية والوحدة الطبيعية للإقليم والتجانس الاجتماعي .
- **اقتراح أخر لوزير التخطيط:** هذا الاقتراح راعى فيه عدم المساس بالحدود الإدارية القائمة وإبراز المناطق ذات الطبيعة الخاصة والمناطق ذات الهوية المميزة. وتم تقسيم مصر إلى تسعة أقاليم تخطيطية هي أقاليم حضرية (القاهرة–الإسكندرية–قناة السويس)، أقاليم صحراوية (سيناء–مطروح– الوادي الجديد)، (الدلتا) مع التركيز علي ربط الوادي بالبحر الأحمر لإيجاد منفذ مباشر لإقليمي شمال وجنوب الوجه القبلي.
- **اقتراح مقدم من د./عايدة بشارة:** وقد اقترحت تقسيم مصر إلي سبع أقاليم ومن بينها إقليمين أساسين: الدلتا (ويضم ثلاث أقاليم ثانوية)، إضافة إلي خمسة أقاليم أخرى. ويعكس التقسيم الخلفية الجغرافية حيث يظهر بوضوح احترام التميز الجغرافي للأقاليم دون اعتبار لعلاقتها النسبية لدرجة اعتبار الفيوم كإقليم مستقل قائم بذاته.
- **اقتراح مقدم من أ.د./أحمد أمين مختار:** اقترح تقسيم مصر إلي ١٠ أقاليم، ويظهر فيه بوضوح احترام الحدود الطبيعية المائية لحدود فاصلة بين الأقاليم (قناة السويس/نهر النيل/فرعي دمياط ورشيد)، المر الذي ترتب عليه وجود إقليم مثل الصحراء الغربية يشغل أكثر من ٥٠% من مساحة مصر.
- **اقتراح مقدم من أمين عام هيئة تخطيط مشروعات النقل(أ.د. يحيي الزيات):** وتم تقسيم مصر إلي سبع أقاليم. حيث يعكس فكر الاعتماد علي الوادي القديم في تنمية المناطق الصحراوية بإضافة جزء منها إلي كل إقليم بحيث تتكامل معه طبيعياً وتعتمد عليه تنموياً. فمثلاً: سيناء (قناة السويس)، شمال الصحراء الغربية (الإسكندرية)، الواحات البحرية (الجيزة)، الوادي الجديد (أسيوط)، البحر الأحمر (جنوب الصعيد وقناة السويس).
- **القرار الجمهوري رقم ١٩٧٧/٤٧٥م بتقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية:** وفيه تقسم مصر إلي سبعة أقاليم، حيث يعكس فكر الاعتماد علي الوادي القديم في تنمية المناطق الصحراوية بإضافة جزء منها إلي كل إقليم بحيث تتكامل معه طبيعياً وتعتمد عليه تنموياً، فمثلاً: سيناء (قناة السويس)، شمال الصحراء الغربية (الإسكندرية)، الواحات البحرية (الجيزة)، الوادي الجديد (أسيوط)، البحر الأحمر (جنوب الصعيد وقناة السويس).

- **اقتراح مقدم من المجالس القومية المتخصصة:** وقد اقترحت تقسيم مصر إلي ثمانية أقاليم، وهو يحترم التقسيم المعتمد باستثناء فصل سيناء في إقليم منفصل عن قناة السويس مع تعظيم الاستفادة من المدن الجديدة (كمتغير حديث) حيث اعتبرت كعواصم لهذه الأقاليم، علي سبيل المثال: العاشر من رمضان (قناة السويس)، نخل (سيناء)، السادس من أكتوبر (القاهرة الكبرى)، برج العرب (الإسكندرية)، المنيا الجديدة (شمال الصعيد) واخميم الجديدة (جنوب الصعيد).

- **الدروس المستفادة من عرض محاولات التقسيم**

  - معظم المحاولات راعت التقسيم الإداري للمحافظات.
  - معظم المحاولات اتفقت على تقسيم المناطق الأهلة بالسكان (الدلتا والوادي) إلى أقاليم تكاد تكون متشابهة أما المناطق الصحراوية (سيناء–البحر الأحمر–الصحراء الشرقية والغربية) فكان بها تباين شديد في معظم المقترحات.
  - بالنسبة لمدن القناة البعض اعتبرها إقليم والأخر ضم إليها محافظات سيناء وشمال البحر الأحمر والشرقية.
  - بالنسبة لمحافظات الدلتا فقد أجمعت معظم الاقتراحات على جعلها إقليم مع فصل البحيرة وضمها لإقليم مطروح، وبالنسبة لمحافظات الوجه القبلي فأجمعت معظم الآراء على تقسيمها إلى إقليمين شمال وجنوب.

١-١-٢ التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية

تبلورت المحاولات السابقة في قرار رئيس الجمهورية رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م لتقسيم مصر إلى ثمانية أقاليم اقتصادية (شكل رقم١). هي القاهرة الكبرى (القاهرة – الجيزة – القليوبية) – الإسكندرية (الإسكندرية – البحيرة – مطروح) – قناة السويس (بورسعيد–الشرقية – الإسماعيلية – السويس– شمال سيناء – جنوب سيناء) – الدلتا(الدقهلية – دمياط – كفر الشيخ – الغربية –المنوفية) – شمال الصعيد (الفيوم – المنيا – بني سويف وجزء من محافظة البحر الأحمر) – أسيوط (أسيوط – الوادي الجديد) – جنوب الصعيد(سوهاج – قنا – أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).

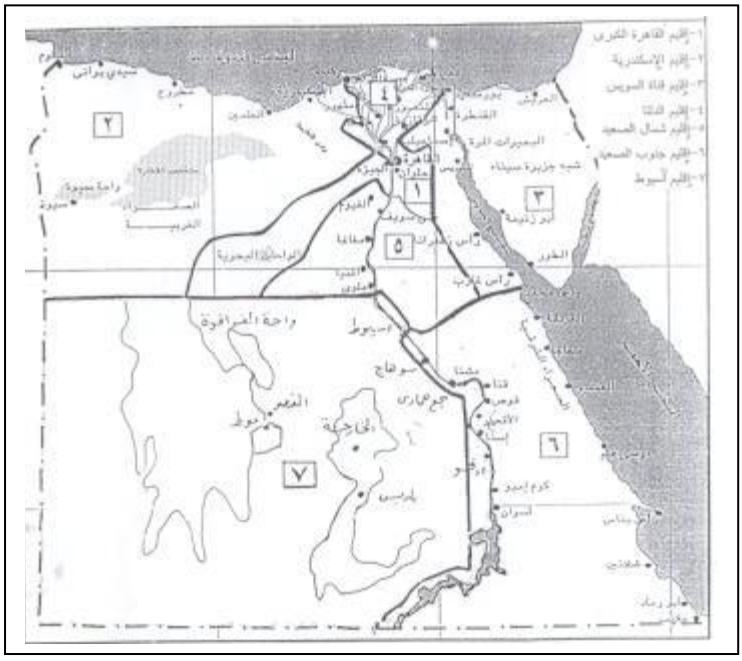

المصدر: خريطة التنمية والتعمير لـ ج.م.ع عام ٢٠١٧

شكل رقم (١) التقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية

–تقييم تجربة التقسيم الصادر بموجب القرار الجمهوري رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م

- ركز التقسيم فقط على عدم المساس بالحدود الإدارية ولذلك جاءت محافظة مرسى مطروح كإقليم منفرد ثم تبين عدم ملائمته فتم ضمه إلى إقليم الإسكندرية وعدل التقسيم إلى ٧ أقاليم.
- نتيجة عدم مناسبة التقسيم للتخطيط صدر القرار بأن يقسم إلى أقاليم اقتصادية وهو عليه نقد كبير يتمثل في ضعف البنيان الاقتصادي لبعض الأقاليم.
- ليس هناك توازن في توزيع الأقاليم من ناحية المساحة فبعضها ذو مساحة شاسعة مثل مطروح وأسيوط وبعضها صغير نسبيا مثل إقليم الدلتا وشمال الصعيد .
- لم يراعى التوازن في عدد المحافظات فهناك إقليم ذو محافظتين وإقليم به ٥ محافظات.
- لم يتم التأكيد على توفير قطب نمو في جميع الأقاليم الثمانية (مطروح–أسيوط).

١-١-٣ تحليل تجربة مصر في مجال التنمية الإقليمية وإعادة تنظيم الحيز المكاني

من خلال رصد التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية منذ منتصف القرن العشرين وحتى الآن والتي تشمل تحليل أهم التحديات التي واجهتها الدولة خلال هذه الفترة، نجد أن هناك بعض التحديات لم تزل تعاني منها الدولة، وفيما يلي نعرض نتائج تحليل التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها.

- أهم التحديات التي واجهتها الدولة في مجال التنمية الإقليمية

- عدم التوازن بين المعمور واللامعمور، وهو ناتج من سوء توزيع السكان مكانياً، حيث أن ٩٦% من مساحة مصر تكاد تكون خالية من السكان.
- التركز الشديد للمستقرات البشرية في الرقعة الزراعية المحدودة في الوادي والدلتا، الأمر الذي أدي لتآكلها.
- التفاوتات الإقليمية في توزيع الاستثمارات وعدم الاتزان في النسق العمراني حيث يتركز حوالي ٣١,١ % من إجمالي عدد السكان في محافظات القاهرة والجيزة والقليوبية والإسكندرية، كما تستقطب هذه المحافظات حوالي ٣٩,٢ % من جملة الاستثمار بالدولة. الأمر الذي يزيد من ظاهرة التفاوت الإقليمي، كما تستقطب محافظتي القاهرة والإسكندرية حوالي ٩٢% من جملة سكان الحضر وهذا يدل أيضاً علي تأكيد ظاهرة الاستقطاب الحضري وسيطرة تلك المدينتين على منظومة المدن المصرية (جدول رقم ١).

جدول رقم (١) التباينات والفوارق بين المحافظات والأقاليم التخطيطية في توزيع السكان والاستثمارات

المحافظات	عدد السكان طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦م		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (١٩٩٧/٢٠٠٢م)	
	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)
القاهرة	8.4	11.7	١٠,٠٨	١٣,٨	٢٤,٩	١٨,١
الجيزة	5.7	7.9	٣,٣٦	٥	٦,٦	٤,٨
القليوبية	4.2	5.8	١,٩٠	٢,٦	٤,٢	٣,١
إجمالي إقليم القاهرة الكبرى	18.3	25.4	١٥,٦٤	٢١,٤	٣٥,٧	٢٦
الإسكندرية	4.1	5.7	٥,٥	٧,٥	٨	٥,٨
البحيرة	4.7	6.5	١,٨٧	٢,٦	٤,٢	٣,١
مطروح	0.3	0.4	١,١١	١,٥	٢,٦	١,٩
إجمالي إقليم الإسكندرية	9.1	12.7	٨,٤٩	١١,٦	١٤,٨	١٠,٨
المنوفية	3.2	4.4	١,٣٥	١,٩	٢,١	١,٥
الغربية	4.0	5.6	١,٤٩	٢	٢,٢	١,٦
كفر الشيخ	2.6	3.6	١,٠٦	١,٤	٢,٨	٢
دمياط	1.3	1.8	٢,١	٢,٩	١,٧	١,٢
الدقهلية	4.9	6.8	١,٣٧	١,٩	٣,٨	٢,٨
إجمالي إقليم الدلتا	16.0	22.2	٧,٣٩	١٠,١	١٢,٦	٩,٢
شمال سيناء	0.3	0.5	٢,٠٧	٢,٨	٣,٣	٢,٤
جنوب سيناء	0.2	0.2	١,٣٧	١,٩	٢,٨	٢
بورسعيد	0.5	0.7	٢,٥٥	٣,٥	٣,٧	٢,٧
السويس	0.5	0.7	٣,٤٨	٤,٨	٣,٨	٢,٨
الإسماعيلية	0.9	1.3	١,٦٣	٢,٢	٤,٧	٣,٤
الشرقية	5.3	7.4	١,٠٩	١,٥	٣,٨	٢,٨
إجمالي إقليم القناة وسيناء	7.7	10.7	١٢,٢٢	١٦,٧	٢٢,١	١٦,١
بني سويف	2.2	3.1	١,٨٠	٢,٥	٣	٢,٢

المحافظات	عدد السكان طبقاً لتعداد عام ٢٠٠٦م		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (٢٠٠٢/٢٠٠٧م)		توزيع الاستثمارات بالخطة الرابعة (١٩٩٧/٢٠٠٢م)	
	عدد السكان (مليون نسمة)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)	قيمة الاستثمارات (مليار جنيه)	النسبة المئوية (%)
الفيوم	2.5	3.5	١,٨٠	٢,٥	٢	١,٥
المنيا	4.1	5.7	١,٦٨	٢,٣	٢,٣	١,٧
إجمالي إقليم شمال الصعيد	8.8	12.2	٥,٢٨	٧,٣	٧,٣	٥,٣
أسيوط	3.4	4.7	١,٨٩	٢,٦	٢,٥	١,٨
الوادي الجديد	0.2	0.2	١,٤٦	٢	٢,٤	١,٧
سوهاج	3.7	5.1	١,٤٢	٢	٢	١,٥
قنا	3.1	4.3	٠,٥٩	٠,٨	٢,١	١,٥
الأقصر	0.4	0.6	٣,٢٤	٤,٤	٠,٦	٠,٤
أسوان	1.1	1.5	١,٨٧	٢,٦	٦,٧	٤,٩
البحر الأحمر	0.2	0.3	٣,٢٠	٤,٤	٢,٤	١,٧
إجمالي وسط وجنوب الصعيد	12.1	16.7	١٣,٧	١٨,٨	١٨,٧	١٣,٦
الإجمالي	72.0	100	٦٢,٥٧	٨٥,٩	١١١,٢	٨١
مركزي	–	–	١٠,٢	١٤,١	٢٦,١	١٩

المصدر: الباحث بتصرف من بيانات الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء –تعداد عام ٢٠٠٦م، وبيانات وزارة التنمية الاقتصادية–الخطة الاقتصادية والاجتماعية (٢٠٠٢/٢٠٠٧م).

– تقييم التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها

ما زالت الدولة تعاني من معظم التحديات التي واجهتها في السابق (ولاسيما مشكلة الفوارق والتفاوتات الإقليمية، كما أن معظم الجهود التي بذلتها في هذا الصدد ساعدت علي حدة هذه المشكلة)، والتي يمكن توضيحها فيما يلي:–

- ركزت الجهود التي بذلتها الدولة علي زيادة تركيز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التنموية في معظم المناطق الحضرية ولاسيما القاهرة الكبرى والإسكندرية الأمر الذي ساعد علي زيادة التفاوتات الإقليمية علي المستوى الوطني.
- لم تراعي الجهود المبذولة تنويع القاعدة الاقتصادية في معظم المشاريع التنموية المقترحة في المناطق الصحراوية الواقعة خارج الوادي مما أدي لعدم جذبها واستقطابها لسكان الوادي والدلتا.
- لم تراعي الجهود المبذولة الحفاظ علي الأراضي الزراعية واقترحت تركيز التنمية في بعض مدن الدلتا (طنطا–المحلة الكبرى–.....إلخ)، الأمر الذي ساعد علي زيادة تآكل الأراضي الزراعية.

٢– فاعلية الوحدات الإدارية الحالية بمصر في تحقيق التنمية الشاملة لمصر

لاشك أن لوحدات التنمية الإدارية المكونة للحيز المكاني الوطني دور كبير في عملية التنمية الشاملة، ولمعرفة هذا الدور سوف نتعرف علي نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر، والأجهزة الحالية للإدارة المحلية، والعلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية، ومن ثم سيتم تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية الحالية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة.

٢–١ نشأة وتطور نظام الإدارة المحلية في مصر

عرفت مصر نظام الإدارة المحلية منذ آلاف السنين، وسوف نتعرض بإيجاز لأهم تطورات هذا النظام[٥].

- صدر قرار رئيس الجمهورية رقم ٥٩٦ لسنة ١٩٧٨م بتفويض المحافظين بعض سلطات رئيس الجمهورية، ثم قرار وزير الدولة للحكم المحلي بتفويض بعض سلطاته للمحافظين كذلك صدور قرار رئيس الجمهورية رقم ٥ لسنة ١٩٧٩م بتعديل

[٥] الإدارة المحلية – دراسة حالة جمهورية مصر العربية– د. احمد المصري – مؤسسة شباب الجامعة – ١٩٨٦م.

بعض أحكام اللائحة التنفيذية لقانون الحكم المحلي متضمناً تمويل وحدات الحكم المحلي لإنشاء وإدارة جميع المرافق الواقعة في نظامها.

- ثم صدر القانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م (قانون الحكم المحلي) وتغير بمقتضى هذا القانون مسمى المجالس المحلية لتتفق مع أحكام الدستور، كذلك استبدلت اللجنة التنفيذية بالمجلس التنفيذي، كما تضمن القانون أيضا بعض أحكام دعم اختصاصات وسلطات المحافظين، وقد حددت مستويات الإدارة بخمس مستويات هي (المحافظة–المركز–المدينة–الحي–القرية) ولكل منهم مجلسين[٦].
- ثم صدر بعد ذلك القانون رقم٥٠ لسنة ١٩٨١م، وكذلك صدر القانون رقم ١٦٨ لسنة ١٩٨١م، ثم صدر القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٨٢م، ثم صدر القانون رقم ١٥٤ لسنة ١٩٨٨م، ثم صدر القانون رقم ٨٤ لسنة ١٩٩٦م.

٢–٢ الأجهزة الحالية للإدارة المحلية: طبقاً لقانون رقم ٤٣ لسنة ١٩٧٩م فهذه الأجهزة هي:–

٢–٢–١ المجلس الأعلى للإدارة المحلية في مصر

ويتشكل برئاسة رئيس مجلس الوزراء (أومن ينيبه) وعضوية كل من الوزير المختص بالإدارة المحلية والمحافظين ورؤساء المجالس الشعبية المحلية للمحافظات ويتولى مسؤولية دعم النظام وتطويره، واقتراح القوانين واللوائح والقرارات ذات التأثير على المجتمع المحلي ويجتمع مرة على الأقل كل سنة بدعوة من رئيسة.

٢–٢–٢ الأمانة العامة للحكم المحلي

وتقوم بإدارة الشئون المشتركة للوحدات المحلية وتقدم المشورة لها, كما أنها تمد الوزير بالأبحاث والدراسات التي يعرضها على مجلس الوزراء أو على المجلس الأعلى للإدارة المحلية.

٢–٢–٣ المجالس المحلية

وهي مجالس: المحافظات – المراكز – المدن – الأحياء – القرى، ويتكون كلا منها من مجلسين: أحدهما المجلس الشعبي المحلي، والآخر المجلس التنفيذي والأول منتخب والآخر معين ومهمة الأول الرقابة على مختلف المرافق والأعمال والداخلة في اختصاصه وإقرار مشروعات الخطة وإنشاء المشروعات الإنتاجية.

٢–٢–٤ وحدات الخدمة المحلية

تتولى وحدات الحكم المحلي في نطاق السياسة العامة للدولة والخطة العامة إنشاء وإدارة جميع المرافق العامة والواقعة في دائرتها فيما عدا المرافق القومية[٧].

٢–٣ العلاقة بين الحكومة المركزية والحكومة المحلية

تتمثل العلاقة بين الحكومة المركزية والمحلية في رقابة الأولى على الثانية وتهدف لتحقيق ما يلي:

- التأكد من تنفيذ المجالس المحلية للمهام الموكولة إليه وأنها تؤدي خدماتها للأفراد دون تمييز بينهم وان المرافق المحلية تؤدي الخدمات بالكفاءة والفاعلية المطلوبة.
- تأكيد وحدة الدولة السياسية والإدارية من خلال وضع بعض القيود على استقلال السلطات المحلية خوفا من أن يؤدي استقلالها الكامل إلى تفتيت وحدة الدولة.
- التأكد من استخدام الإعانات المركزية الاستخدام الأمثل.
- ضمان حصول المواطن المحلي على حد أدنى من الخدمات التي تؤديها السلطات المحلية حتى لا يتفاوت مستوى المعيشة من وحدة محلية إلى أخرى.

---

[٦] تأثير تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية – سلوى توفيق رمضان – رسالة ماجستير غير منشورة – كلية التخطيط الإقليمي والعمراني – جامعة القاهرة – ١٩٩٥م.

[٧] دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعمير المناطق الصحراوية– د. محمد قشوه – مؤتمر البيئة الصحراوية – وزارة الشؤون البلدية والقروية – المملكة العربية السعودية.

- ضمان مشروعية أعمال السلطات المحلية التي تضطلع بغرض الضرائب والرسوم المحلية ووضع القوانين واللوائح بما يضمن الحيلولة دون التدخل في حريات الأفراد وبما يضمن التزام السلطات المحلية بحدود اختصاصاتها[٨].

٢-٤ تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة

بعد العرض السابق لنظام الإدارة المحلية في مصر. سوف نستعرض تقييم فاعلية التقسيمات والوحدات الإدارية الحالية في تحقيق أهداف التنمية الشاملة من خلال تحديد أهم المشكلات التي تواجه هذه الوحدات، سبل تطوير أدائها.

٢-٤-١ العوائق التي تواجه الوحدات الإدارية الحالية

- غياب الرؤية الشاملة والواضحة للتنمية والدور الذي تلعبه هذه الوحدات الإدارية الحالية[٩].
- سيطرة النظام المركزي في الحكم وعدم الأخذ بمبدأ اللامركزية وتوزيع الصلاحيات والسلطات علي الوحدات الإدارية.
- عدم الأخذ بمبدأ المشاركة الشعبية ومشاركة السكان المحليين في صناعة القرار ورسم سياسات تنمية مجتمعاتهم.
- تعتبر الحدود الإدارية من أهم المشاكل وذلك لأن التقسيم الإداري الحالي للمحافظات والمراكز والمدن والقرى غير فعال نظراً للتفاوت الكبير بين الوحدات المكونة له وعدم توفر التكامل الاقتصادي والاجتماعي داخل كل وحدة.
- عدم فاعلية المجالس المحلية في توجيه وإدارة العمل العام بكل محافظة مما أثر على كفاءة الأداء وتحول هذه المجالس إلى واجهة للإدارة المحلية دون أن يتوفر لها الفاعلية الحقيقية التي كانت تهدف إليها تشريعات الإدارة المحلية[١٠].

٢-٤-٢ سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

- لابد من رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف لإعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) إلي مناطق أخري مهمة استراتيجيا لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لاسيما سيناء – البحر الأحمر – الصحراء الغربية– ويمكن تحقيق ذلك من أجواء مؤسسية داعمة في المناطق المستهدفة. وبحيث يتم السماح للمحافظات المتجاورة أن تنسق خططها طويلة المدى. وستكون هناك حاجة لإيجاد تنمية اقتصادية إقليمية تعترف بما تملكه كل منطقة من إمكانيات وقدرات تنافسية وتتكامل معها. ومن ثم يصبح ربط الاقتصاد بالأقاليم في مصر ضروريا لتحقيق ميزة تنافسية قومية[١١].
- بتحليل الفكر من وراء التقسيم الحالي للأقاليم والمحافظات نجد انه غير مبني علي أي هدف تنموي. ولابد من تحليل إمكانات الأقاليم التخطيطية والاقتصادية والمحافظات المكونة لها والتأكيد علي رسم خريطة جديدة لمصر بحيث يتم دراسة علاقة المحافظات ببعضها وتشكيلها من جديد واستحداث هيكل تنظيمي للأقاليم يشمل جهازا تنفيذيا ومجلسا منتخبا لكل إقليم بحيث يتعاونان في وضع السياسات التنموية وتحديد المشروعات المقترحة وتنفيذها لتحقيق التنمية المستهدفة للإقليم.
- لابد من تمكين وإعطاء السلطة الكاملة للكيانات المحلية لصياغة الخطط الإستراتيجية وتحديد أولوياتها واتخاذ مبادرات تنموية وتنفيذ البرامج والمشروعات وإمكان محاسبتها علي النتائج والاستخدام الفعال للموارد لخدمة المجتمعات المحلية.
- لابد من توجيه جميع الموارد نحو الأهداف التنموية لتحقيق الخريطة الجديدة، ويتطلب هذا السماح للكيانات المحلية باستخدام هذه الموارد في تمويل الخطط المرتبطة بتحقيق نتائج معينة والتي وضعت علي مستوي الأقاليم والمحافظات.

٣- تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة في مصر

يهدف تشكيل وتقسيم مصر لوحدات تنموية إقليمية إلي تحقيق التوازن الإقليمي المفقود في مصر. **ويعتمد** تشكيل هذه الوحدات التنموية على الأخذ في الاعتبار كافة المعايير والعوامل النظرية المستخلصة من الدراسات السابقة بخلاف التجارب العالمية

---

[٨] البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة–ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية"–القاهرة – جمهورية مصر العربية–٢٠٠٧م.

[٩] تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة – د. نادية أنس قناوي – مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة – الهيئة العامة للتخطيط العمراني – ٢٠٠٣م.

[١٠] نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية – د. عصام الدين محمد علي – مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة، الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة– ٢٠٠١ م.

[١١] وزارة التخطيط – معهد التخطيط القومي–تقرير التنمية البشرية لمصر– اللامركزية من اجل الحكم الرشيد–٢٠٠٤م.

المتميزة في هذا المجال. **ويدخل** في عملية التشكيل بالإضافة إلي المعايير السابقة تحديد العامل التنموي ومعامل الثقل التنموي لكافة المراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية كأحد المعايير الجديدة التي اقترحها الباحث وبحيث يكون هناك توازن في معامل الثقل التنموي (تم حسابه من خلال مجموعة من المؤشرات التنموية في كافة المجالات اجتماعية–عمرانية–اقتصادية–.....الخ. لهذه المراكز) بين الوحدات التنموية المقترحة.

٣–١ المعايير والعوامل التي تؤثر في عملية تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية

هناك العديد من المعايير والعوامل التي تؤثر في عملية تشكيل وحدات التنمية الإقليمية يمكن إيجاز أهمها فيما يلي:–

٣–١–١ المعايير الاجتماعية

أ– الحجم الأمثل للسكان والمساحة

ونناقش هنا حجم وحدات التنمية الإقليمية من حيث المساحة وعدد السكان، وهناك بطبيعة الحال وحدات تنموية كبيرة وأخرى صغيرة ولكل منهما مميزاته وعيوبه. وهناك مجموعة من العوامل التي تحكم تحديد الحجم المناسب للوحدات التنموية هي:–

- الخصائص الجغرافية للدولة.
- نظام الحكم المحلى القائم.
- المستوى المرغوب فيه من المشاركة الشعبية للشئون المحلية.

ب– خصائص المجتمع المناسبة لتكوين وحدة التنمية الإقليمية

تتمثل أهم خصائص السكان اللازمة لإقامة وحدة التنمية فيما يلي[١٢]:–

- عمالة ذات مهارة عالية لتشغيل التكنولوجيا.
- عمالة مرنة الخصائص تتجاوب مع التغيرات الإنتاجية التي قد تحدث لتغيير خطوط الإنتاج.
- إدارة بشرية تتفهم إعادة التنظيم المؤسسي بما يتطلبه التغيير فى نظم الإنتاج أو مدخلات معايير الإنتاج.
- وجود القوى البشرية المفكرة وذلك لدخول عالم المعرفة والمعلومات اللازم لوضع الاستراتيجيات المختلفة.

٣–١–٢ المعايير الاقتصادية

يختلف منظور وحدة التنمية من الناحية الاقتصادية باختلاف مجالات الباحثين المختلفة حيث يرى الاقتصاديين أن المزرعة والمصنع من الممكن أن تمثل وحدة تنمية, ويرى المخطط أن الإقليم الاقتصادي هو وحدة التنمية, ويرى السياسي أن الوحدة المحلية هي وحدة التنمية، ومن ثم فان الموضوع يعتمد بشكل أساسي على الجوانب الإدارية في تحديد مفهوم وحدات التنمية.

فمثلاً تعتبر الوحدة الإنتاجية هي أساس تنمية المجتمعات الزراعية حيث تمثل المكون الأساسي لوحدة التنمية, وفي المجتمعات غير الزراعية تعتبر اقتصاديات حجم وحدة التنمية قضية هامة جدا لما يلي[١٣]:

- في ظل محدودية رأس المال وديناميكية التغيير والتحول السريع الذي تتأثر به الوحدات ذات الحجم الكبير وخاصة في ارتفاع تكاليف إعادة التوزيع أو إعادة الهيكلة الاقتصادية تصبح المؤسسات ذات الحجم الصغير أقل تكلفة اقتصادية.
- استخدامها في عمليات التنمية وخاصة كأقطاب نمو يتيح انتشار التنمية وذلك لأن حجمها يتيح إنشائها في المجتمعات المحلية الصغيرة الحجم مما يوسع قاعدة بؤر التنمية.
- يمكن للمجتمعات المحلية المشاركة في إنشاء وإدارة المؤسسات الاقتصادية نظرا لانخفاض تكاليف إنشائها ومقدرة المحليات على إدارتها لعدم تعقيد وتداخل هياكلها الإدارية.
- لا نحتاج إلى مسطحات كبيرة مما يسهل على المجتمعات المحلية توفير المسطحات اللازمة لها ضمن مخططات بسيطة التكاليف وإعطاء فرصة للمجتمع المحلى المشاركة في مثل هذه المشروعات[١٤].

---

[١٢] دور إقليم المدينة فى تحديد الإقليم التخطيطي– سامي عامر–رسالة دكتوراه – قسم الهندسة المعمارية–كلية الهندسة–جامعة القاهرة –١٩٨٩م .

[13] ZHU, Y. New Path to Urbanization in China: Seeking more Balanced Patterns, Nova Science Publications, New York,1999.

٣-١- ٣ المعايير المكانية

تعنى الخصائص المكانية والمقومات اللازمة لدعم سياسات التنمية وخاصة شبكات البنية الأساسية لضمان توزيع وتبادل مدخلات ومخرجات التنمية وتتمثل هذه الخصائص فيما يلي:-

- ربط الوحدات التنموية والتجمعات التي تشارك في شبكة التنمية مع بعضها (طرق-سكك حديد-مطارات-...إلخ).
- توفير مشروعات الطاقة والإمداد بالمياه اللازمة للمشروعات القائمة والمستقبلية.
- توفير شبكات الاتصالات والمعلومات للوحدات التنموية وربطها بمراكز الإدارة والبحوث والتي تتيح اتخاذ القرارات السريعة والمتغيرة تبعا لتغير حجم ومعايير الإنتاج.

٣-١-٤ المعايير العمرانية

وهى تعنى دراسة وحدة التنمية الإقليمية ونطاق نفوذها أو تأثيرها الفعلي سواء من حيث النواحي الاجتماعية والاقتصادية (علاقة حركة السكان ورحلات العمل اليومية والترددية أو رحلات الحصول على الخدمات الأعلى بمستوياته المختلفة)[١٥].

ويمكن تحديد النطاق الفعلي لوحدات التنمية من خلال ما يلي:-

- قياس العلاقة الفعلية بين الوحدات التنموية ونطاق تأثيرها.
- التجارب العالمية والنظريات التخطيطية والتي تتيح لنا تحديد متوسط تقريبي للنطاق الفعلي لوحدات التنمية.

٣-١- ٥ المعايير الإدارية

وهى تعنى بدراسة وحدة التنمية الإقليمية من المنظور الإداري وكيفية اعتبارها وحدة إدارية تستطيع إدارة خدماتها ومشاركة سكانها في المجالس المحلية. وهناك عدة أسس لتقسيم الدولة لوحدات تنموية إقليمية من النواحي الإدارية هي:-

- مراعاة تحديد الاختصاصات لوحدات التنمية الإقليمية: حيث يتطلب التقسيم مراعاة تنظيم الوحدات جميعها في الإطار العام للنظام الإداري للدولة بمعنى تحديد الوضع القانوني لكل هيئة إدارية وتحديد سلطاتها واختصاصها وعلاقاتها بعضها ببعض وبالحكومة المركزية.
- تعارض الاعتبارات الديمقراطية واعتبارات الكفاية الإدارية: وتتلخص هذه المسألة في أن التقسيم لوحدات تنموية يتطلب تحديد الحجم المناسب للوحدة وهنا تتعارض اعتبارات الكفاية الإدارية مع الاعتبارات الديمقراطية والاجتماعية فمن الناحية الإدارية يلزم أن يكون حجم الوحدة الإقليمية كبيراً إلى الحد الذي يحقق قوتها المالية ويوفر إمكانيات إدارة الخدمات المحلية بأكبر قدر ممكن من الكفاية ، ولكن كبر حجم الوحدة الإقليمية يقلل من فاعلية الإشراف الشعبي على هيئتها ويؤدى إلى تراجع الاهتمام المحلى والمسئولية المحلية والانتماء المحلى.

٣-١- ٦ المعايير و الأسس التخطيطية

هناك عدة أسس تخطيطية لتحديد وحدات التنمية يمكن إيجازها فيما يلي:-

- توافر مقومات نجاح الأنشطة الاقتصادية و إدارة الخدمات.
- تحديد الحدود التخطيطية لوحدات التنمية الإقليمية.
- تحقيق التدرج لوحدات التنمية الإقليمية ليتوافق مع تباين المراكز العمرانية.
- توافر الحد الأدنى للتمثيل الشعبي لوحدة التنمية الإقليمية لتحقيق مبدأ الديمقراطية بإطارها الشامل.
- التكامل بين وحدات التنمية الإقليمية (سواء حضر أو ريف) لتحقيق إمكانيات اقتصادية جيدة وتدعيم الروابط بينها.
- التنسيق بين الخطط المختلفة في إطار حدود واضحة لتحقيق الحد الأدنى من التكامل لتحقيق التنمية الشاملة.
- توافر الموارد الاقتصادية و البشرية في إطار حدود جغرافية (مكانية) للتنفيذ.
- إمكانية أن تتضمن وحدات التنمية مجموعة من الوحدات الصغرى المتجانسة.

---

[14] OECD Report,, Regional Problems and Policies in Japan. OECD, France, 1996.

[15] ZHU, Y. New Path to Urbanization in China, Previous Resource.

٣-٢ قياس معامل الثقل التنموي بالمراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية

بعد العرض السابق للعوامل والمعايير المختلفة التي تؤثر في عملية تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية والتي سوف يأخذها البحث في الاعتبار، سوف نتطرق إلي تحديد العامل التنموي ومعامل الثقل التنموي لكافة المراكز الإدارية لجميع المحافظات المصرية والذي سوف يتم حسابه من خلال مجموعة من المؤشرات التنموية في كافة المجالات اجتماعية-عمرانية-اقتصادية-.....الخ. كما سيرد ذكره فيما بعد، ولتحديد معامل الثقل التنموي سوف يتم استخدام وسائل التحليل الإحصائية المتقدمة التي تستطيع التعامل مع البيانات الهائلة التي سوف يتم دراستها ومعالجة هذه البيانات بشكل دقيق واستخراج نتائج صحيحة ومن أفضل هذه الوسائل على الإطلاق والشائعة الاستخدام هي ما يلي:

- التحليل العاملي (Factor analysis) بنموذج المكونات الأساسية (Principle Components).
- التحليل التجميعي (Cluster analysis).

ومن أشهر التطبيقات في هذا المجال وأكثرها شيوعاً هو برنامج الـ SPSS (Statistical package for the Social sciences) ويمكن من خلال الوسائل السابقة المساعدة في قياس معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية وتحديد العامل التنموي بها، كما تساعد أيضاً على تنميط المراكز الإدارية وتصنيفها لمجموعات متشابهة الصفات والخصائص (متجانسة) تمثل وحدات التنمية المستنتجة.

٣-٢-١ تحديد المتغيرات المستخدمة لقياس معامل الثقل التنموي

تختلف المتغيرات والمؤشرات المعبرة عن التنمية من دراسة إلى أخرى تبعاً لهدف الدراسة، ولتحقيق هذا الهدف تم اختيار مجموعة من المتغيرات والمؤشرات استنادا إلى تقارير التنمية البشرية التي تصدر سنوياً على مستوى العالم وتقيس مستوى التنمية لكل البلدان والتي يتوفر لها بيانات بالتعداد العام للسكان والمساكن لعام ٢٠٠٦م الصادر عن الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء ويبلغ عددها حوالي ٦٠مؤشر تم تصنيفها إلى ٣ مجموعات هي:

- مؤشرات سكانية واجتماعية وتضم ١٦مؤشر.
- مؤشرات اقتصادية وتضم ٤٠ مؤشر.
- مؤشرات عمرانية وتضم ٤مؤشرات.

وتوضح الجداول أرقام (٢ ، ٣ ، ٤) تصنيف المؤشرات المختارة لقياس التنمية لجميع المراكز الإدارية لمحافظات مصر.

جدول رقم (٢) المؤشرات السكانية والاجتماعية

م	المؤشرات السكانية والاجتماعية
١	إجمالي عدد السكان
٢	إجمالي عدد الأسر
٣	متوسط حجم الأسرة
٤	معدل الهجرة الصافي
٥	معدل التكوين الأسرى (معدل نمو الأسر السنوي)
٦	معدل التزاحم
٧	الأطفال خارج التعليم الأساسي والثانوي (التسرب)
٨	الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)
٩	نسبة الأمية الإجمالية
١٠	الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر
١١	نسبة الأمية بين الإناث
١٢	نسبة من يقرأ ويكتب ١٥ سنة فأكثر (ذكور-إناث)

م	المؤشرات السكانية والاجتماعية
١٣	نسبة من تقرأ وتكتب ١٥ سنة فأكثر من الإناث
١٤	نسبة السكان ١٥ فأكثر الحاصلين على مؤهل ثانوي أو أعلى(ذكور–إناث)
١٥	نسبة الإناث ١٥ فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى بين الإناث
١٦	نسبة الإناث فأكثر الحاصلات على مؤهل ثانوي أو أعلى بين الفئتين(ذكور–إناث)

المصدر: الباحث

جدول رقم (٣) المؤشرات الاقتصادية

م	المؤشرات الاقتصادية
١	نسبة العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر
٢	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر
٣	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر
٤	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر
٥	نسبة العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر
٦	العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر
٧	نسبة العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر
٨	العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر
٩	نسبة بطالة الإناث
١٠	نسبة بطالة الذكور
١١	نسبة العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر
١٢	العاملين في الزراعة ١٥ سنة فأكثر
١٣	نسبة العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر
١٤	العاملين في التعدين ١٥ سنة فأكثر
١٥	نسبة العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر
١٦	العاملين فى الصناعة ١٥ سنة فأكثر
١٧	نسبة العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر
١٨	العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر
١٩	نسبة العاملين في البناء والتشييد ١٥ سنة فأكثر
٢٠	العاملين في التشييد والبناء ١٥ سنة فأكثر
٢١	نسبة العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر
٢٢	العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر
٢٣	نسبة العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر
٢٤	العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر
٢٥	نسبة العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر
٢٦	العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر
٢٧	نسبة العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر
٢٨	العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر
٢٩	نسبة العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر
٣٠	العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر
٣١	نسبة العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر
٣٢	العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر
٣٣	نسبة من داخل قوة العمل إلى إجمالي عدد السكان
٣٤	عدد السكان داخل قوة العمل

م	المؤشرات الاقتصادية
٣٥	نسبة الإناث داخل قوة العمل إلى السكان
٣٦	عدد الإناث داخل قوة العمل
٣٧	إجمالي عدد المتعطلون
٣٨	إجمالي عدد الإناث المتعطلات
٣٩	نسبة العاملين بأجر
٤٠	نسبة البطالة

المصدر: الباحث

جدول رقم (٤) المؤشرات العمرانية

م	المؤشرات العمرانية
١	نسبة المباني المتصلة بالكهرباء
٢	نسبة المباني المتصلة بالمياه
٣	نسبة المباني المتصلة بالصرف الصحي
٤	نسبة المباني المتصلة بالغاز الطبيعي

المصدر: الباحث

٣-٢-٢ اختيار أسلوب التحليل للمتغيرات المستخدمة

نظراً لأن البحث سيتعرض لدراسة العديد من المؤشرات (٦٠مؤشر) على مستوى المراكز والأقسام الإدارية لجميع محافظات مصر (٣٢٦ مركز إداري وقسم)، لذلك كان من الضرورة الاستعانة ببرامج التحليل الإحصائي المتقدم لقدرتها على التعامل مع هذا الكم الضخم من البيانات والوصول إلى نتائج دقيقة. ويعتبر برنامج (SPSS) من أشهر التطبيقات المستخدمة في هذه المجال كما سبق ذكر ذلك من قبل، والذي يمكن من خلاله تحليل هذه المعلومات والبيانات. وكما سبق ذكره فسيتم استخدام أسلوبي التحليل العاملي (Factor analysis) لإجراء العديد من التحليلات المعقدة باستعمال نموذج المكونات الأساسية (Principal Component Model) لتحديد العامل التنموي ومكوناته، كما سيتم استخدام أسلوب التحليل التجميعيanalysis (Cluster) لتصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متشابهة فيما بينها بناءاً على حزم المتغيرات المختارة في عملية التصنيف، وتم اختيار طريقة التكتل الهرمي Agglomerative Hierarchical cluster Analysis في عملية التحليل.

٣-٢-٣ خطوات التحليل للمتغيرات المستخدمة

- **تحديد الثقل التنموي للمراكز والأقسام الإدارية:** حيث تم تحديد المتغيرات التي تكون العامل التنموي والذي يتسم باحتوائه على أكبر عدد من المتغيرات الدافعة للتنمية أو أقل عدد من المتغيرات المثبطة لها، ثم تحديد الثقل التنموي لكل مركز وقسم إداري بكل محافظات مصر.
- **تصنيف المراكز والأقسام الإدارية إلى مجموعات متجانسة الخصائص التنموية:** حيث تم بناء على الثقل التنموي لكل قسم ومركز تشكيل الوحدات التنموية المتقدمة من خلال هذه المجموعات.

٣-٢-٤ نتائج تحليل المتغيرات المستخدمة

بعد إجراء خطوات التحليل السابق الإشارة إليه تم الخلوص إلي ١٢ عامل رئيسي بدلاً من ٦٠ متغير أجرى عليها التحليل (وهي تفسر في مجملها ٨١,٩١% من التغيرات في البيانات)، أكثر هذه العوامل تعبيراً عن التغيير بين الحالات هو العامل الأول[١٦] ويتكون من ٢٠ متغير أغلبهم ضمن الخصائص الاقتصادية والسكانية والاجتماعية وأهمهم هو (عدد السكان داخل قوة العمل- العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال داخل الفئة العمرية ١٥سنة فأكثر - إجمالي عدد الأسر- العاملين في النقل- إجمالي عدد

[١٦] يوضح الملحق رقم (١) معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول.

السكان) بقيم (٠،٩٥٤ ، ٠،٩٣٩ ، ٠،٩٣٤ ، ٠،٩١٣ ، ٠،٩٠٥) على التوالي. وعلي ذلك فسوف يتم اعتبار هذا العامل هو العامل التنموي (جدول رقم ٥).

جدول رقم (٥) مكونات العامل الأول للتحليل العاملي على مستوى المراكز والأقسام الإدارية

م	المتغيرات المكونة للعامل الأول	القيم	م	المتغيرات المكونة للعامل الأول	القيم
1	عدد السكان داخل قوة العمل	0.954	**11**	العاملين في الصناعة ١٥ سنة فأكثر	0.852
2	العاملين بالقطاع الحكومي والأعمال ١٥ سنة فأكثر	0.939	**12**	العاملين في الأنشطة الحرفية ١٥ سنة فأكثر	0.851
3	إجمالي عدد الأسر	0.934	**13**	عدد الإناث داخل قوة العمل	0.846
4	العاملين في النقل ١٥ سنة فأكثر	0.913	**14**	العمالة في المهن العلمية والفنية ١٥ سنة فأكثر	0.808
5	إجمالي عدد السكان	0.905	**15**	العاملين في الكهرباء ١٥ سنة فأكثر	0.801
6	نسبة العاملين بالقطاع الخاص والأجنبي ١٥ سنة فأكثر	0.89	**16**	العاملين في القطاعات غير الرسمية ١٥ سنة فأكثر	0.717
7	العاملين في التشييد والبناء ١٥ سنة فأكثر	0.883	**17**	الأميات من الإناث ١٥ سنة فأكثر	0.69
8	العاملين في خدمات الأعمال ١٥ سنة فأكثر	0.881	**18**	الأميون ١٥ سنة فأكثر (ذكور–إناث)	0.688
9	العاملين في التجارة ١٥ سنة فأكثر	0.878	**19**	العاملين في السياحة ١٥ سنة فأكثر	0.688
10	العاملين في الخدمات العامة ١٥ سنة فأكثر	0.867	**20**	إجمالي عدد الإناث المتعطلات	0.617

المصدر: الباحث

٣–٣ تشكيل الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة

– **أسس تشكيل الوحدات التنموية المقترحة: بناء علي ما سبق** سوف يعتمد التشكيل المقترح علي مجموعة من الأسس هي:–

- احترام الحدود الإدارية للمحافظات.
- التجانس في السمات والخصائص الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية،.....الخ في جميع المحافظات المكونة للوحدة التنموية المقترحة.
- التوازن بين جميع الوحدات التنموية المقترحة في معامل الثقل التنموي لها.
- مراعاة الوحدة الوظيفية بين المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة وجعلها كيان وظيفي واحد.
- مراعاة التكامل الاقتصادي لجميع المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة.
- التأكيد علي توفير قطب أو عدة أقطاب تنمية في جميع الوحدات والمناطق التنموية المقترحة.

– **خطوات تشكيل الوحدات التنموية المقترحة**

للوصول إلي التشكيل المقترح للوحدات التنموية فلقد تم مراعاة كافة المعايير والعوامل السابق الإشارة إليها، أما فيما يخص تحقيق التوازن بين جميع الوحدات التنموية المقترحة في معامل الثقل التنموي لها فسوف يعتمد الباحث علي أن يكون المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع المراكز المكونة لكل وحدة تنموية مساوياً قيمته لـ +١ فأكثر. وبناء عليه فيمكن تقسيم الوحدات التنموية المقترحة من خلال أحد الوسائل التالية:–

- استخدام أحد وسائل بحوث العمليات الإحصائية مثل (البرمجة الخطية)، ولكن نظراً لكبر عدد المراكز الإدارية للجمهورية (٣٢٥ مركز) فهناك صعوبة أن يتعامل البرنامج مع هذا العدد الكبير من العناصر ولذلك فسوف يتم استبعاد هذه الوسيلة.
- استخدام أحد وسائل التحليل الإحصائية المتقدمة مثل برنامج الـ SPSS، من خلال استخدام التحليل التجميعي (Cluster analysis). ولكن هذه الوسيلة بها بعض العيوب تتمثل في أنه سوف ينتج عنها وحدات تنموية متجانسة الصفات والخصائص فقط ولكنها لا يتحقق فيها بقية الأسس التي وضعها الباحث.

وبناءاً علي ما سبق وفي محاولة للوصول إلي التشكيل المقترح للوحدات التنموية **فلقد أقترح الباحث أن يقوم بالتعامل مع محافظات الجمهورية في هذه المرحلة (بدلاً من المراكز الإدارية)**. ولتحديد معامل الثقل التنموي للمحافظات فتم جمع جبري لمعامل الثقل التنموي لجميع المراكز الواقعة داخل كل محافظة والحصول علي قيمة جبرية لها، (جدول رقم ٦).

جدول رقم (٦) معامل الثقل التنموي لمحافظات جمهورية مصر العربية

م	المحافظة	معامل الثقل التنموي	م	المحافظة	معامل الثقل التنموي
1	القاهرة	12.88	15	سوهاج	-0.73
2	الجيزة	12.31	16	كفر الشيخ	-1.58
3	الإسكندرية	10.02	17	قنا	-2.27
4	الغربية	7.73	18	الوادي الجديد	-2.34
5	القليوبية	5.73	19	أسوان	-2.40
6	المنوفية	3.58	20	السويس	-2.56
7	المنيا	3.40	21	دمياط	-2.94
8	الفيوم	3.06	22	الإسماعيلية	-3.53
9	الشرقية	1.79	23	بورسعيد	-3.96
10	البحيرة	1.73	24	البحر الأحمر	-5.37
11	الدقهلية	1.56	25	مرسي مطروح	-5.89
12	بني سويف	0.58	26	جنوب سيناء	-6.97
13	أسيوط	-0.15	27	شمال سيناء	-7.54
14	الأقصر	-0.29			

المصدر: الباحث

- الوحدات التنموية المقترحة لجمهورية مصر العربية

بالنظر بشكل عام علي التوزيع المكاني لمحافظات الجمهورية ومعامل الثقل التنموي لها، نجد أن المحافظات التي حصلت علي قيم موجبة تتركز في مناطق محددة جداً في الجمهورية (لاسيما إقليم القاهرة الكبرى–شمال الصعيد–الدلتا)، والمحافظات التي حصلت علي قيم سالبة تركزت في بقية مناطق الجمهورية (المحافظات الحدودية مثل مرسي مطروح–البحر الأحمر– شمال سيناء وجنوبها–الوادي الجديد–بخلاف محافظات إقليم جنوب الصعيد وإقليم قناة السويس وأسيوط). ومن ذلك ينتج أن تقسيم الجمهورية لوحدات تنموية أصبح له بدائل محدودة جداً ولاسيما عند محاولة تحقيق الأسس التي تم وضعها كشروط للتقسيم. وبناء علي ما سبق فقد قام الباحث بتطبيق هذه الشروط علي هذه المحافظات واتضح من ذلك أنه يمكن تقسيم مصر إلي ٤وحدات تنموية (جدول رقم ٧، شكل رقم ٢) يمكن استعراضها فيما يلي:–

- الوحدة التنموية (الدلتا): وتضم محافظات إقليم الدلتا السبعة (البحيرة–الغربية–المنوفية–كفر الشيخ–دمياط–الدقهلية–الشرقية)، ويبلغ عدد سكانها حوالي ٢٥,٩ مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ (+١١,٨٨٥) وهو يعتبر أكبر معامل ثقل تنموي علي مستوي جميع الوحدات التنموية الأربعة المقترحة.
- الوحدة التنموية (شرق مصر): وتضم تسعة محافظات هي (شمال وجنوب سيناء–بورسعيد–الإسماعيلية–السويس–البحر الأحمر–القاهرة–الجيزة–القليوبية)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠,١ مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+٠,٩٩٤).
- الوحدة التنموية (جنوب مصر): وتضم جميع محافظات الصعيد الثمانية (أسوان–الأقصر–قنا–سوهاج–أسيوط–المنيا–بني سويف–الفيوم)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠,٢ مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١,١٨٩).
- الوحدة التنموية (غرب مصر): وتضم ثلاث محافظات هي (الإسكندرية–مرسي مطروح–الوادي الجديد)، ويبلغ حجم سكانها حوالي ٤,٢ مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١,٧٨٤).

جدول رقم (٧) توزيع الوحدات التنموية المقترحة ومعامل الثقل التنموي لها

الوحدة التنموية	المحافظات	معامل الثقل التنموي	عدد السكان
الوحدة التنموية الأولي (الدلتـا)	البحيرة	1.734899	4587028
	الغربية	7.733318	3999075
	المنوفية	3.583255	3290353
	كفر الشيخ	-1.582133	2637512
	دمياط	-2.947718	1094305
	الدقهلية	1.567819	5022959
	الشرقية	1.796540	5343086
الإجمالي		11.885980	25974318
الوحدة التنموية (شرق مصر)	شمال سيناء	-7.542303	317411
	جنوب سيناء	-6.970089	86225
	بورسعيد	-3.965393	508015
	الإسماعيلية	-3.531369	883275
	السويس	-2.562614	498476
	البحر الأحمر	-5.372020	150754
	القاهرة	12.882183	7893280
	الجيزة	12.316772	5837552
	القليوبية	5.738904	3947145
الإجمالي		0.994071	20122133
الوحدة التنموية (جنوب مصر)	أسوان	-2.406244	1141216
	الأقصر	-0.295130	393886
	قنا	-2.278044	2992392
	سوهاج	-0.736254	3596898
	أسيوط	-0.150072	3495329
	المنيا	3.400622	4138883
	بني سويف	0.587957	2303071
	الفيوم	3.067083	2203964
الإجمالي		1.189917	20265639
الوحدة التنموية (غرب مصر)	الإسكندرية	10.024449	3724681
	الوادي الجديد	-2.343315	172960
	مرسي مطروح	-5.896973	319507
الإجمالي		1.784161	4217148

المصدر: الباحث

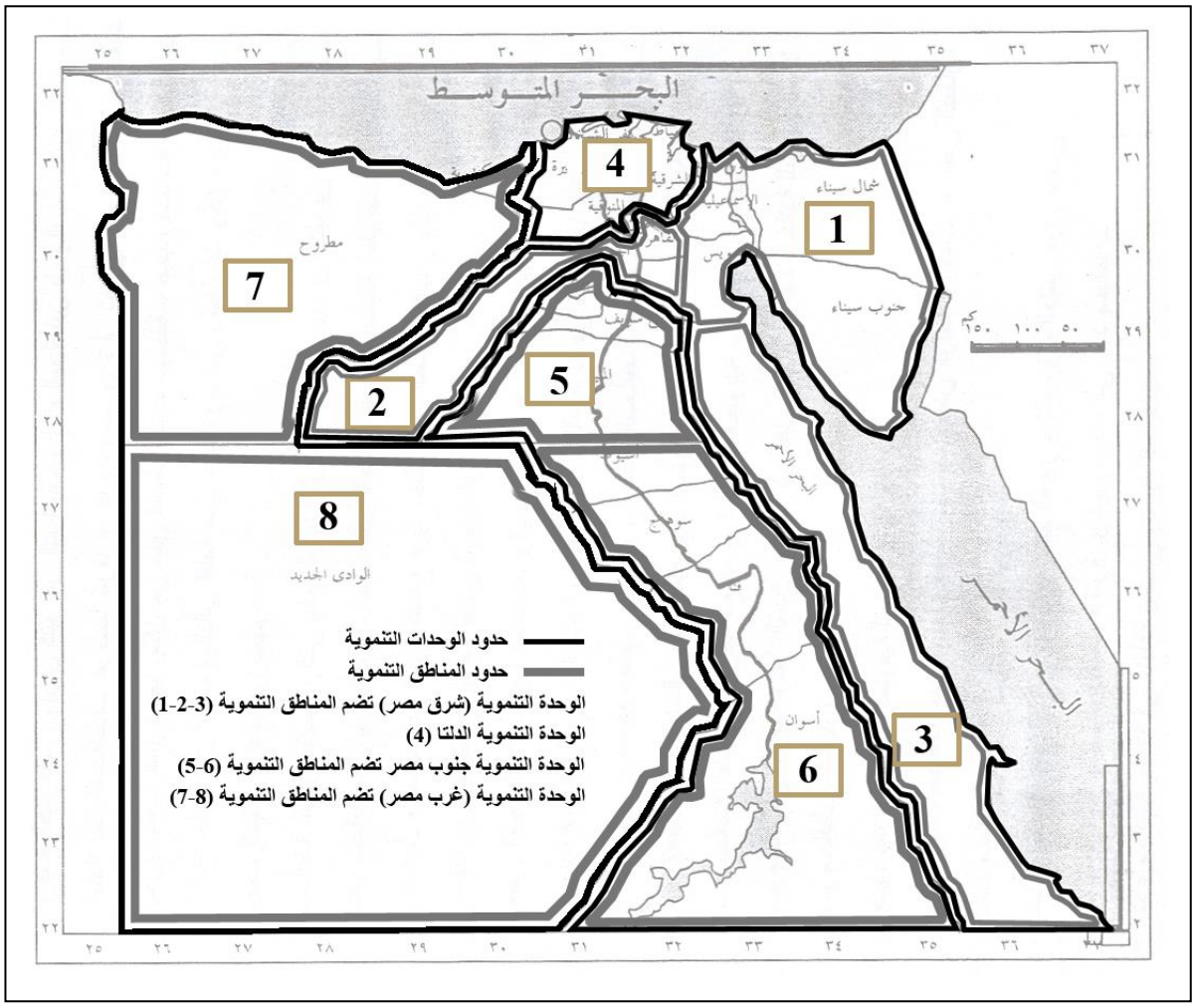

المصدر: الباحث

شكل رقم (٢) توزيع الوحدات التنموية المقترحة

٣-٤ أولويات تنمية الوحدات التنموية المقترحة

وتهدف هذه الجزئية من البحث إلي ترتيب الوحدات التنموية المستنتجة من حيث أولوية التنمية استنادا إلي معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، وأيضاً معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كل محافظة من المحافظات التي تشكلت منها هذه الوحدة، وبالنظر للوحدات التنموية الأربعة التي تم اقتراحها لترتيبها بشكل منطقي لتحديد أولويات تنميتها نجد ما يلي:-

- **الوحدة التنموية (الدلتا):** تضم ٧ محافظات، وبلغ حجم سكانها حوالي ٢٥,٩ مليون نسمة، وحصلت علي أعلي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١١,٨٨٥)، وحصلت جميع المحافظات بهذه الوحدة علي معامل ثقل تنموي إيجابي فيما عدا محافظتي كفر الشيخ ودمياط والتي حصلتا علي معامل ثقل تنموي سلبي يبلغ حوالي (- ١,٥٨٢، -٢,٩٤٧) علي الترتيب. وهذه الوحدة تعتبر أفضل وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل أو الذي حصلت عليه محافظاتها كما قيم مؤشراتها (الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية) تعتبر عالية بالنسبة لبقية الوحدات الأخرى.

- **الوحدة التنموية (شرق مصر):** تضم ٩ محافظات، وبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠,١مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+٠,٩٩٤)، وحصلت ٣محافظات فقط بهذه الوحدة (القاهرة-الجيزة-القليوبية) علي معامل ثقل تنموي إيجابي بينما حصلت بقية المحافظات (شمال سيناء-جنوب سيناء-بورسعيد-الإسماعيلية-السويس-البحر الأحمر) علي معامل ثقل تنموي سلبي بلغ حوالي (- ٧,٥٤٢، -٦,٩٧٠ ، -٣,٩٦٥ ، -٣,٥٣١ ، -٢,٥٦٢ ، -٥,٣٧٢) علي الترتيب، وهذه الوحدة تعتبر أقل

وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، كما أن معظم محافظاتها حصلت علي معامل ثقل تنموي شديد السلبية بالرغم من حصولها علي أفضل القيم في المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية.

- **الوحدة التنموية (جنوب مصر):** تضم ٨ محافظات وبلغ حجم سكانها حوالي ٢٠,٢مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١,١٨٩)، وحصلت ٣محافظات فقط بهذه الوحدة (المنيا–بني سويف–الفيوم) علي معامل ثقل تنموي إيجابي ، بينما حصلت بقية المحافظات (أسوان–الأقصر–قنا–سوهاج–أسيوط) علي معامل ثقل تنموي سلبي قدره (– ٢,٤٠٦، –٠,٢٩٥ ، –٢,٢٧٨ ، –٠,٧٣٦ ، –٠,١٥٠)علي الترتيب، ومن خلال مراجعة موقف هذه الوحدة من المؤشرات الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية نجد أنها حصلت علي أعلي قيم في حوالي ٧مؤشرات، كما حصلت علي قيم مرتفعة في ٧مؤشرات.
- **الوحدة التنموية (غرب مصر):** وتضم ٣ محافظات وبلغ حجم سكانها حوالي ٤,٢ مليون نسمة، وحصلت علي معامل ثقل تنموي بلغ حوالي (+١,٧٨٤)، وحصلت محافظة الإسكندرية فقط بهذه الوحدة علي معامل ثقل تنموي إيجابي، بينما حصلت محافظتي (مرسي مطروح–الوادي الجديد) علي معامل ثقل تنموي سلبي يبلغ حوالي (–٥,٨٩٦، –٢,٣٤٣) علي الترتيب.

وبناء علي ما سبق يمكن أن نرتب الوحدات التنموية المقترحة طبقاً لأولويات التنمية كالتالي:-

- **الأولوية الأولي:** الوحدة التنموية (شرق مصر) لأن هذه الوحدة تعتبر أقل وحدة من حيث معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه الوحدة ككل، كما أن معظم محافظاتها حصلت علي معامل ثقل تنموي شديد السلبية.
- **الأولوية الثانية:** الوحدة التنموية (جنوب مصر) لأن هذه الوحدة حصلت ٥ محافظات منها علي معامل ثقل تنموي سلبي.
- **الأولوية الثالثة:** الوحدة التنموية (غرب مصر) لأن هذه الوحدة حصلت محافظتين منها علي معامل ثقل تنموي شديد السلبية.
- **الأولوية الرابعة:** الوحدة التنموية (الدلتا) وهذه الوحدة ليس هناك أي ضرورة في المرحلة الزمنية الحالية لتنميتها ولكن يمكن اقتراح مجموعة من السياسات والضوابط لتنميتها في المستقبل.

٤- أهمية التقسيم المقترح من الباحث ومقارنته بالتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

في هذا الجزء من البحث سوف نتطرق إلي مقارنة بين التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر والتقسيم الذي توصل إليه الباحث (الوحدات التنموية المقترحة) من حيث الأسس الفكرية التي بني عليها كل منهما، والعوامل التي حاول كل منهما أخذها في الاعتبار (اجتماعية–اقتصادية–عمرانية–بيئية–...الخ). بهدف توضيح أوجه الاختلاف والتوافق بين التقسيمين، ومن ثم سوف يتم التوصل إلي تحديد دقيق لأوجه القصور والمميزات التي يتسم بها كل منهما. وهل هناك إمكانية لتطبيق التقسيم الذي اقترحه الباحث (الوحدات التنموية المقترحة) لجمهورية مصر العربية.

٤-١ مقارنة بين التقسيم المقترح من الباحث والتقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

٤-١-١ عناصر التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر والتقسيم المقترح من الباحث

- **التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر:** تم تقسيم مصر إلي سبعة أقاليم تخطيطية هي:-
  - القاهرة الكبرى (القاهرة–الجيزة–القليوبية).
  - الإسكندرية (الإسكندرية–البحيرة–مطروح).
  - قناة السويس (بورسعيد–الشرقية–الإسماعيلية–السويس–شمال سيناء–جنوب سيناء).
  - الدلتا (الدقهلية–دمياط–كفر الشيخ–الغربية–المنوفية).
  - شمال الصعيد (الفيوم–المنيا–بني سويف وجزء من محافظة البحر الأحمر).
  - أسيوط (أسيوط–الوادي الجديد).
  - جنوب الصعيد (سوهاج–قنا–أسوان والجزء الجنوبي من محافظة البحر الأحمر).
- **التقسيم المقترح من الباحث (الوحدات التنموية):** تم تقسيم الجمهورية إلي ٤ وحدات تنموية هي:-
  - الوحدة التنموية (الدلتا): وتضم ٧ محافظات هي البحيرة–الغربية–المنوفية–كفر الشيخ–دمياط–الشرقية–الدقهلية.
  - الوحدة التنموية (شرق مصر): وتضم ٩ محافظات تشكل ثلاث مناطق تنموية هي: الأولي (شمال سيناء–جنوب سيناء–بورسعيد–الإسماعيلية–السويس)، الثانية (البحر الأحمر)، الثالثة (القاهرة–الجيزة –القليوبية).

- الوحدة التنموية (جنوب مصر): وتضم ٨ محافظات تشكل منطقتين تنمويتين هما: الأولي (أسوان–الأقصر–قنا–سوهاج–أسيوط)، الثانية (المنيا–بني سويف–الفيوم).
- الوحدة التنموية (غرب مصر): وتضم ٣ محافظات تشكل منطقتين تنمويتين هما: الأولي (مرسي مطروح–الإسكندرية)، الثانية (الوادي الجديد).

٤–١–٢ أوجه الاختلاف والتوافق بين الوحدات التنموية المقترحة من الباحث والتقسيم المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر

– أوجه الاختلاف:

- التقسيم المعتمد لمصر استند بشكل أساسي علي مراعاة الحدود الإدارية للمحافظات، كما اعتمد علي تجانس الخصائص البيئية والعمرانية والاقتصادية بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم. بينما التقسيم المقترح من الباحث استند بشكل أساسي علي التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها، (مع مراعاة احترام الحدود الإدارية القائمة للمحافظات، مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة للوحدات التنموية).
- كما أن هناك بعض الاختلافات الأخرى الثانوية بين هذين التقسيمين تتمثل في تباين مساحة وعدد سكان الوحدات المكونة للتقسيمين. والناتجة عن اختلاف عدد هذه الوحدات في التقسيمين وأيضا اختلاف عدد المحافظات المكونة لها.

– **أوجه التوافق:** هناك ثمة علاقة قد تربط بين الوحدات التنموية المقترحة من الباحث والأقاليم التخطيطية وهي أن هناك بعض الوحدات التنموية المقترحة تضم عدة أقاليم تخطيطية وهي كالتالي:–

- الوحدة التنموية (شرق مصر): تضم جميع محافظات إقليمي القاهرة الكبرى وقناة السويس فيما عدا محافظة الشرقية والتي تم ضمها إلي الوحدة التنموية (الدلتا). كما تضم هذه الوحدة محافظة أخري هي البحر الأحمر.
- الوحدة التنموية (جنوب مصر): تضم جميع محافظات الأقاليم الثلاثة شمال الصعيد–جنوب الصعيد–أسيوط فيما عدا محافظتي الوادي الجديد والتي تم ضمها إلي الوحدة التنموية (غرب مصر)، والبحر الأحمر والتي تم ضمها إلي الوحدة التنموية (شرق مصر).
- الوحدة التنموية (غرب مصر): تضم محافظتي إقليم الإسكندرية (الإسكندرية–مطروح) فيما عدا محافظة البحيرة والتي تم ضمها إلي الوحدة التنموية (الدلتا). كما تضم هذه الوحدة محافظة الوادي الجديد.
- الوحدة التنموية (الدلتا): تضم جميع محافظات إقليم الدلتا بالإضافة إلي محافظات (البحيرة–الشرقية) والتي تم اقتطاعهما من إقليمي الإسكندرية وقناة السويس علي التوالي. ويوضح الجدول التالي رقم (٨) مقارنة بين تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية وبين التقسيم المقترح من الباحث لمصر (الوحدات التنموية الإقليمية المقترحة).

جدول رقم (٨) مقارنة بين التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية في مصر وبين التقسيم المقترح من الباحث

عناصر المقارنة	تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية	التقسيم المقترح من الباحث
أسس واعتبارات التقسيم	– احترام الحدود الإدارية للمحافظات. – مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم.	– التوازن بين الوحدات التنموية في معامل الثقل التنموي الذي حصلت عليه كلاً منها. – احترام الحدود الإدارية للمحافظات. – مراعاة التجانس البيئي والعمراني والاقتصادي بين المحافظات المكونة لهذه الأقاليم.
عدد الوحدات الناتجة	٧ أقاليم تخطيطية	٤ وحدات تنموية
توافر قاعدة اقتصادية	لا يتوفر بكل إقليم تخطيطي قاعدة اقتصادية قوية	يتوفر بكل وحدة تنموية قاعدة اقتصادية قوية
توافر مدينة أو عدة مدن تمثل قطب أو أقطاب نمو رائدة	لا يتوفر بكل إقليم تخطيطي مدينة أو عدة مدن تمثل أقطاب نمو رائدة	يتوفر بكل وحدة تنموية مدينة أو عدة مدن تمثل أقطاب نمو رائدة

المصدر: الباحث

٤–٢ أهمية التقسيم المقترح من الباحث ومدى إمكانية تطبيقه

- تتبع الأهمية الرئيسية للتقسيم المقترح من الباحث عن كلا من التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية وبقية المحاولات السابقة في تقسيم الأقاليم التخطيطية في أنه اعتمد في عملية التقسيم علي قياس معامل الثقل التنموي لجميع المراكز الإدارية لمحافظات الجمهورية (والذي تم حسابه بناء علي مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع المراكز)[١٧]. ثم تم استنتاج معامل الثقل الكلي لكل محافظة، وتم التقسيم المقترح استنادا علي تحقيق التوازن التنموي بين جميع الوحدات التنموية المقترحة من خلال تساوي جميع الوحدات في معامل الثقل التنموي المستنتج لها، وبحيث يكون قيمة المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع هذه الوحدات يساوي (+١,٠).
- كما أن هذا التقسيم اعتمد علي مراعاة الوحدة الوظيفية بين المحافظات المكونة للوحدات والمناطق التنموية المقترحة (حيث تم ضم محافظتي البحيرة والشرقية لإقليم الدلتا ليكونوا مع بقية محافظات الإقليم كيان وظيفي واحد، كما تم اعتبار كلاً من محافظتي البحر الأحمر والوادي الجديد يمثلان كيانين تنمويين منفصلين. حيث تقع المحافظة الأولي في الوحدة التنموية شرق مصر وتقع المحافظة الثانية في الوحدة التنموية غرب مصر).
- اشترك هذا التقسيم في بقية الجهود السابقة، في احترام الحدود الإدارية للمحافظات القائمة للجمهورية، مراعاة التجانس البيئي والاقتصادي والعمراني بين جميع المحافظات المكونة لجميع الوحدات التنموية.

مما سبق يمكن القول بأن التقسيم الذي توصل اليه الباحث يجمع بين معظم الجوانب الايجابية في التقسيم الحالي المعتمد للأقاليم التخطيطية بالقرار رقم ٤٩٥ لسنة ١٩٧٧م، وبقية المحاولات السابقة لتقسيم الاقاليم التخطيطية، كما انه يضم جانب ايجابي آخر فضلا عما سبق في انه اعتمد بشكل كبير علي مراعاة التوازن التنموي بين كافة الوحدات المقترحة والذي تمت عملية قياسه (معامل الثقل التنموي) من خلال مجموعة من المتغيرات الأساسية المنتقاة من جميع العوامل والظروف الاجتماعية والاقتصادية والعمرانية،...الخ للمراكز الإدارية والمحافظات المكونة لكل وحدة تنموية داخل هذا التقسيم (٦٠ متغير). **وعليه** فان هذا التقسيم يمكن تطبيقه لأنه يحقق بشكل كبير التوازن التنموي المفقود علي المستوي الإقليمي في مصر.

٥- النتائج العامة للبحث

- تقييم التجربة المصرية في مجال التنمية الإقليمية والدروس المستفادة منها

ما زالت الدولة تعاني من معظم التحديات التي واجهتها في السابق (ولاسيما مشكلة التفاوتات الإقليمية)، حيث أن معظم الجهود التي بذلتها الدولة ركزت علي زيادة تركيز الاستثمارات والمشاريع الاقتصادية التنموية في معظم المناطق الحضرية ولاسيما القاهرة الكبرى والإسكندرية الأمر الذي ساعد علي زيادة حدة التفاوتات الإقليمية علي المستوى الوطني.

- سبل تطوير الوحدات الإدارية الحالية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

لابد من رسم خريطة تنموية جديدة لمصر تهدف لإعادة توزيع السكان من المناطق ذات الكثافة السكانية العالية (وادي النيل) الي مناطق أخري مهمة استراتيجيا لكنها ذات كثافة سكانية منخفضة لاسيما سيناء – البحر الأحمر– الصحراء الغربية، وبحيث تراعي هذه الخريطة البعدين الإقليمي والمحلي. مع مراعاة ما تملكه كل منطقة من إمكانيات وقدرات تنافسية وبحيث تتكامل معاً. ومن ثم يصبح ربط الاقتصاد بالأقاليم في مصر ضروريا لتحقيق ميزة تنافسية قومية.

- تشكيل الوحدات الإقليمية المقترحة لمصر وأولويات تنميتها

يعتبر تشكيل وحدات التنمية الإقليمية المقترحة هو أحد أهم الركائز التي تدعم مبدأ اللامركزية. والذي يتطلب نقل السلطات تدريجياً من الحكومة المركزية إلي المستوي المحلي لحل مشاكل هذه الوحدات وإقامة مشروعات تلبي وتوفر احتياجاتهم المحلية، ولهذا فإن تنمية هذه الوحدات يعتبر أحد الأهداف الإستراتيجية لنشر التنمية علي مستوي المعمور المصري وتحقيق التنمية المتوازنة المفقودة.

[١٧] لمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلي الفقرة رقم (٣-٦) من هذا البحث.

- أهمية التقسيم المقترح من الباحث

يتميز التقسيم المقترح من الباحث بتحقيق التوازن التنموي بين جميع الوحدات التنموية المقترحة من خلال تساوي جميع الوحدات في معامل الثقل التنموي المستنتج لها (والذي تم حسابه بناء علي مجموعة من المعايير الاقتصادية والاجتماعية والعمرانية لجميع المراكز)، وبحيث يكون قيمة المجموع الجبري لمعامل الثقل التنموي لجميع هذه الوحدات يساوي (+١,٠). **وعليه** فان هذا التقسيم يمكن تطبيقه لأنه يحقق بشكل كبير التوازن التنموي المفقود علي المستوي الإقليمي في مصر.

٥- المراجع العلمية

٥-١ المراجع العربية

- الرسائل العلمية

- دور إقليم المدينة في تحديد الإقليم التخطيطي- سامي عامر-رسالة دكتوراه غير منشورة- قسم الهندسة المعمارية-كلية الهندسة-جامعة القاهرة - ١٩٨٩م.
- تأثير تقسيم مصر لأقاليم تخطيطية على التنمية العمرانية - سلوى توفيق رمضان - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية التخطيط الإقليمي والعمراني - جامعة القاهرة - ١٩٩٥م.
- الوحدة المحلية التخطيطية معيار للتنمية الإقليمية - نادية أنس قناوي - رسالة ماجستير غير منشورة - كلية الهندسة - جامعة القاهرة - ١٩٨٧م.

- الدوريات

- معهد التخطيط القومي- تقسيم مصر إلي أقاليم تخطيطية - سلسلة قضايا التخطيط والتنمية - رقم ١٦٢ -٢٠٠٣م.
- وزارة التخطيط - معهد التخطيط القومي- تقرير التنمية البشرية لمصر- اللامركزية من اجل الحكم الرشيد - ٢٠٠٤م.

- الأبحاث والمقالات المنشورة

- تفعيل دور المحليات الريفية نحو قرار أفضل للتنمية المستدامة - د. نادية أنس قناوي- مؤتمر تحسين الظروف المعيشية من خلال التنمية الحضرية المستدامة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني - ٢٠٠٣م.
- دورة النظم الإدارية المحلية والتشريعات العمرانية في تنمية وتعميد المناطق الصحراوية - د. محمد قشوه - مؤتمر البيئة الصحراوية - وزارة الشؤون البلدية والقروية - المملكة العربية السعودية.
- البلديات والمحليات في ظل الأدوار الجديدة للحكومة - ندوة "دور الحكومة المركزية في التنمية المجتمعية" - القاهرة - جمهورية مصر العربية - ٢٠٠٧م.
- نظم الإدارة المحلية في مصر ودورها في تفعيل المشاركة الشعبية لتنمية المناطق الحضرية - د. عصام الدين علي - مؤتمر الإدارة الحضرية الجيدة محوران لتحقيق عدالة اجتماعية في المدينة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني، القاهرة - ٢٠٠١ م.

- الكتب

- مشروعات مصر العملاقة لاقتحام القرن الواحد والعشرين- زكي إبراهيم المنوفي- دار هبة النيل للنشر والتوزيع - الطبعة الثانية -٢٠٠٣م.
- الإدارة المحلية - دراسة حالة جمهورية مصر العربية- د. أحمد المصري - مؤسسة شباب الجامعة - ١٩٨٦م.

- التقارير والمشاريع الحكومية

- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة - الهيئة العامة للتخطيط العمراني- خريطة التنمية والتعمير لجمهورية مصر العربية حتى عام ٢٠١٧م - ١٩٩٨م.
- وزارة الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية الجديدة-الهيئة العامة للتخطيط العمراني-إستراتيجية التنمية لمحافظات مصر- ٢٠٠٦م.
- وزارة التنمية الاقتصادية - الخطة الوطنية الاقتصادية والاجتماعية لمصر (لعامي ٢٠٠٢/٢٠٠٧م).

▪ الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء – التعداد العام للسكان والمساكن عام ٢٠٠٦م.

٥-٢ المراجع الأجنبية

- ZHU, Y. New Path to Urbanization in China: Seeking more Balanced Patterns, Nova Science Publications, New York, 1999.
- OECD Report, Regional Problems and Policies in Japan. OECD, France, 1996.

ملحق رقم (١)

معامل الثقل التنموي للمراكز الإدارية في مصر طبقاً للعامل الأول

جدول رقم (م–١) محافظة مرسى مطروح

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
مرسى مطروح	مرسى مطروح	-٠,٣٤٧١٦٤
	سيدي برانى	-٠,٨٠٣٣٣٢
	العلمين	-٠,٨٧٢٩٨٩
	الضبعه	-٠,٨٨٩٠٦
	الحمام	-٠,٩١٧٩٩٦
	السلوم	-١,٠١٩٩٤٣
	سيوه	-١,٠٤٦٤٨٩

جدول رقم (م–٢) محافظة كفر الشيخ

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
كفر الشيخ	دسوق	٠,٣٦٧٤٨٧
	سيدى سالم	٠,٣٦٦٤٧٤
	قسم كفر الشيخ	-٠,٣٠١٦٩٨
	كفر الشيخ	٠,٣٢٠٠٨
	بيلا	٠,٠١٦٩٢٦
	قلين	-٠,١٣٩٥٤٥
	مطوبس	-٠,١٤١٠٣٣
	الحامول	-٠,١٩٤٣١٥
	البرلس	-٠,٣٤٨١٠٧
	فوه	-٠,٤٤٦٧٠٥
	قسم دسوق	-٠,٤٤٩٦٦٦
	الرياض	-٠,٦٣١٧٩٥

جدول رقم (م–٣) محافظة قنا

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
قنا	نجع حمادى	٠,٧٠٨٠٢٤
	قوص	٠,١٩٤٩٦٦
	اسنا	٠,١٤٣٥٢٧
	ابو طشت	٠,١٣٣٨٣٢
	دشنا	٠,١٣١٣١٤
	قنا	٠,٠٨٠٨٣٣
	قسم قنا	-٠,٢٠٦٤٨٥
	الوقف	-٠,٨١٥٣٢٣
	ارمنت	-٠,٥٣٣٩٠٧

	فرشوط	-٠,٦٥٥٩٧١
	نقادة	-٠,٦٧٠٦٣٩
	قفط	-٠,٧٨٨٢١٥

جدول رقم (م-٤) محافظة شمال سيناء

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
شمال سيناء	رفح	-٠,٨٧٦٦٤٤
	الشيخ زويد	-٠,٨٨١٨٤٧
	الحسنه	-٠,٨٨٢١٥
	نخله	-٠,٩٢٧٣١٥
	بئر العبد	-٠,٩٢٨٢١٤
	قسم اول العريش	-٠,٩٦٧١٩
	القصيمه	-٠,٩٨١٤٥١
	قسم ثالث العريش	-١,٠٣١٧٩٥
	رمانه	-١,٠٣٣٢٣٩
	قسم رابع العريش	-١,٠٩٥٣٤١

جدول رقم (م-٥) محافظة سوهاج

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
سوهاج	مركز البلينا	٠,٤٨٢٠٦١
	مركز سوهاج	٠,٤٦٧٣١٢
	مركز طما	٠,٢٣٩٧٨٤
	مركز اخميم	٠,٢٢٥١٦
	مركز المنشأة	٠,١٩٧٦٥٧
	مركز المراغة	٠,١٤١٧٨٣
	مركز دار السلام	-٠,٠٢٦٥٩٣
	مركز ساقلتة	-٠,٤٣٥١٨١
	مركز جرجا	-٠,٠٢٧٥
	مركز طهطا	-٠,١٦٩٢٥١
	مركز جهينة الغربية	-٠,٣١٢٧٢
	مدينه سوهاج	-٠,٤٤٢٣٢٩
	مدينه طهطا	-٠,٥٣٧٤١٢
	مدينه جرجا	-٠,٥٣٩٠٢٥

جدول رقم (م-٦) محافظة بني سويف

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
بنى سويف	الواسطى	٠,٤٧٧٧٨٨
	بنى سويف	٠,٣٦٦٤٧٦
	ببا	٠,٣٢٠٠٨
	الفشن	٠,٣١٠٥٤٤

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	الفشن	٠,٣١٠٥٤٤
	ناصر	٠,١٢٤٣٧٥
	اهناسيا	٠,١٠٢١٣٨
	مدينه بنى سويف الجديده	-٠,٩٦٣٤٤٣
	سمسطا	-٠,٢٢٧٦٥٣
	قسم بنى سويف	٠,٠٧٧٦٥١

جدول رقم (م-٧) محافظة الدقهلية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الدقهلية	ميت غمر	١,٥٨٢٤٩٨
	المنصورة	١,٢٤٠١٢٤
	السنبلاوين	١,١٣٥٨٦٨
	اجا	١,٠٧٣٧٦٩
	بلقاس	٠,٨٩١٩٩٣
	شربين	٠,٦٩٢٧٢
	طلخا	٠,٥٥٧٤٠٦
	مدينه المنصورة	٠,٣٩١٩٣٦
	دكرنس	٠,٣١٠٣٠١
	المنزلة	٠,١٣٠٨٧١
	منية النصر	-٠,٠٤٩١٣١
	نبروه	-٠,١٩٢٨٩٥
	تمى الامديد	-٠,٤٦٧٥٩٣
	قسم ميت غمر	-٠,٤٧٥٩٨٢
	المطريه	-٠,٥٩٥٤٦٢
	بنى عبيد	-٠,٧٢٩٦٩٢
	الجماليه	-٠,٨٠٧٥٤١
	محله دمنه	-٠,٨٨٩٩١٣
	ميت سلسيل	-٠,٩٩٨٠٥٧
	جمصه	-١,٢٣٣٤٠٢

جدول رقم (م-٨) محافظة القاهرة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
القاهرة	البساتين	٤,٥٢٥٢٤٨
	عين شمس	٢,٩٢٣٩٦٥
	حلوان	٢,٩٠٦٥٧٩
	المطرية	٢,٨١١٦٥٥
	السلام	٢,٠١٢٧٣٥
	قسم اول مدينة نصر	١,٨٧٧٠٠٣
	الساحل	١,٥٩٩٢٨٨

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	الزيتون	١,٥٣٥٥٣٨
	المرج	١,٢٩٣٦١٦
	حدائق القبة	١,٢٢١٧٨١
	الزاوية الحمراء	١,٢١٨٥١١
	الشرابية	٠,٧١٧٢٣٤
	مصرالقديمه	٠,٦٠٧٨٨٨
	منشاة ناصر	٠,٥٣٣٧٩٨
	الخليفة	٠,٤٢٤٧٠٨
	النزهة	٠,٣٢٣٥٨٣
	روض الفرج	٠,٢٢٢٧٣٦
	الصف	٠,١٩٢٦٥٩
	السيدة زينب	-٠,٠١٢٣٣٤
	اطفيح	-٠,٠٢٣١٩٣
	مصرالجديدة	-٠,١١٤٧٨٥
	شبرا	-٠,٤٧٥٢٠٩
	الوايلى	-٠,٤٩٩٥١٦
	المعادى	-٠,٥٠٩٤٤٦
	بولاق	-٠,٥٣٢٨٣٦
	الدرب الأحمر	-٠,٦٥٢٩١٢
	١٥-مايو	-٠,٦٦٤٤٣٨
	طره	-٠,٦٦٩١٢١
	ثانى مدينة نصر	-٠,٦٧٢٨٧٨
	الظاهر	-٠,٧١٧٣٤١
	الجمالية	-٠,٧٤١٧٨١
	باب الشعر	-٠,٧٤٩٥٨٥
	التبين	-٠,٧٥٩٠٩
	عابدين	-٠,٨٣٧٦٥٦
	بدر	-٠,٨٩٣٤
	الأزبكية	-١,٠١٨٤٤٤
	الموسكى	-١,٠٤١٨٩٧
	الزمالك	-١,١٣٢٧٧٧
	قصر النيل	-١,١٧٨٢٣٦

جدول رقم (م-٩) محافظة المنيا

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
المنيا	سمالوط	٠,٩٥٩٥٦
	المنيا	٠,٨٣٤٩٤٤
	بنى مزار	٠,٧٧٩٨٤٤

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	ملوى	٠,٧٥٣٤٤٨
	مغاغة	٠,٧٣٣٨٣٥
	ابو قرقاص	٠,٦٨٢١٦٧
	قسم المنيا	٠,٢٧١٧١٨
	دير مواس	٠,٠٥٩٠١
	مطاى	-٠,١٦٦٤٠٤
	قسم ملوى	-٠,٣٥٠٦٥٨
	العدوة	-٠,٣٩٢٠٠٥
	مدينه المنيا الجديده	-٠,٧٦٤٨٣٦

جدول رقم (م-١٠) محافظة الوادي الجديد

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الوادي الجديد	الواحات الخارجه	-٠,٥٧٠٩٣١
	الواحات الداخله	-٠,٧٣٢٩٨٦
	الفرافره	-١,٠٣٩٣٩٨

جدول رقم (م-١١) محافظة جنوب سيناء

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
جنوب سيناء	شرم الشيخ	-٠,٧٥٥٥٢٥
	سانت كاترين	-٠,٨٨٩٧٣
	دهب	-٠,٩٥١٧١٩
	نويبع	-٠,٩٦٨١٦١
	الطور	-٠,٩٨٤٠٦٥
	راس سدر	-١,٠٣١٧٩٨
	ابو رديس	-١,٣٨٩٠٩٢

جدول رقم (م-١٢) محافظة المنوفية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
المنوفية	اشمون	١,٩٦٧٦١٢
	قويسنا	٠,٩١١١٤٨
	شبين الكوم	٠,٨٩٩٢٦٤
	الباجور	٠,٥٨٦٣٥٥
	منوف	٠,٤٧٨٥٤٩
	تلا	٠,٤١٨٦٠٨
	الشهداء	٠,١٧٩٢٢١
	بركة السبع	0.169629
	قسم شبين الكوم	0.049501
	مدينه السادات	-0.489078
	قسم منوف	-0.613431
	سرس الليانه	-0.974123

جدول رقم (م-١٣) محافظة أسوان

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
أسوان	قسم أسوان	0.660057
	مركز ادفو	0.398993
	مركز كوم امبو	-0.024283
	مركز نصر	-0.765549
	دراو	-0.797906
	مركز اسوان	-0.831326
	أبو سنبل	-1.04623

جدول رقم (م-١٤) محافظة أسيوط

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
أسيوط	مركز ديروط	0.683998
	مركز اسيوط	0.424092
	مركز ابو تيج	0.200194
	مركز القوصية	0.152461
	مركز منفلوط	0.408685
	مدينه اسيوط	0.14013
	مركز ابنوب	0.053966
	مركز البدارى	-0.242625
	الفتح	-0.258146
	مركز صدفا	-0.441591
	ساحل سليم	-0.602295
	الغنايم	-0.668942

جدول رقم (م-١٥) محافظة الاسماعيلية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الاسماعيليه	الاسماعيليه	0.105206
	التل الكبير	-0.400303
	فايد	-0.67556
	القنطره	-0.697492
	مدينه الاسماعيلية	-0.910669
	قسم القنطره شرق	-0.952551

جدول رقم (م-١٦) محافظة الأقصر

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الاقصر	قسم الاقصر	0.027319

	الاقصر	-0.322449

جدول رقم (م–١٧) محافظة الإسكندرية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الاسكندرية	الرمل	3.960658
	محرم بك	1.313615
	مينا البصل	1.186793
	العامرية	0.854867
	الدخيله	0.747444
	سيدى جابر	0.508222
	باب شرقى	0.183364
	المنتزة	6.765038
	شرطة ميناء الاسكندرية	0
	كرموز	-0.031986
	الجمرك	-0.462581
	العطارين	-0.861738
	اللبان	-0.883956
	مدينه برج العرب	-0.890784
	المنشية	-1.107567
	برج العرب	-1.256939

جدول رقم (م–١٨) محافظة الأقصر

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
البحر الاحمر	قسم اول الغردقه	-0.29932
	راس غارب	-0.888259
	الشلاتين	-0.966398
	سفاجا	-0.968973
	القصير	-1.091124
	مرسى علم	-1.157945

جدول رقم (م–١٩) محافظة البحيرة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
البحيرة	كفر الدوار	1.066259
	دمنهور	0.971614
	كوم حماده	0.859887
	ايتاى البارود	0.625594
	ابو حمص	0.509478
	قسم دمنهور	0.476224

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	قسم كفر الدوار	0.374351
	ابو المطاير	0.330452
	الدلنجات	0.064659
	المحمودية	-0.0139
	شبراخيت	-0.077007
	رشيد	-0.238257
	حوش عيسى	-0.326437
	ادكو	-0.449749
	الرحمانية	-0.571504
	وادى النطرون	-0.816268
	غرب النوباريه	-1.050497

جدول رقم (م–٢٠) محافظة الجيزة

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الجيزة	البدراشين	0.645409
	العياط	0.314499
	اوسيم	0.25919
	امبابة	0.470694
	الجيزة	0.088342
	الحوامدية	-0.474752
	قسم ٦ اكتوبر	-0.859432
	الواحات البحريه	-1.077394
	العمرانية	3.570923
	قسم امبابة	3.108318
	بولاق الدكرور	2.718229
	الوراق	1.570308
	كرداسه	1.329764
	الاهرام	0.590665
	الجيزة	0.547375
	العجوزة	0.276166
	الدقى	-0.383431

جدول رقم (م–٢١) محافظة القليوبية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
القليوبية	طوخ	1.369026
	شبين القناطر	1.256792
	بنها	0.772815
	مدينه بنها	-0.130541
	كفر شكر	-0.285863

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
	قها	-1.005267
	قسم ثان شبرا الخيمه	2.314321
	قسم اول شبرا الخيمه	2.099472
	الخانكة	1.276699
	القناطر الخيريه	0.841563
	قليوب	0.5952
	الخصوص	0.410642
	مدينه قليوب	-0.53838

جدول رقم (م-٢٢) محافظة الغربية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الغربية	العبور	-1.030679
	المحلة الكبرى	1.850148
	طنطا	1.745448
	زفتى	1.150452
	السنطة	0.801153
	كفر الزيات	0.791588
	سمنود	0.528302
	مدينه طنطا	0.283083
	مدينه المحلة الكبرى	0.266982
	قطور	0.186737
	بسيون	0.129426

جدول رقم (م-٢٣) محافظة الفيوم

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الفيوم	اطسا	0.806934
	قسم الفيوم	0.777943
	سنورس	0.75185
	الفيوم	0.464161
	ابشواى	0.211091
	طامية	0.055106

جدول رقم (م-٢٤) محافظة السويس

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
السويس	الاربعين	0.486453
	فيصل	-0.169703
	السويس	-0.763379
	الجناين	-0.833626
	عتاقه	-1.28236

جدول رقم (م–٢٥) محافظة الشرقية

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
الشرقية	الزقازيق	2.068065
	بلبيس	1.676795
	منيا القمح	1.614038
	فاقوس	1.044977
	الحسينية	0.795152
	ابو حماد	0.538508
	ديرب نجم	0.488184
	ابو كبير	0.356267
	كفر صقر	-0.171658
	ههيا	-0.17698
	مدينه الزقازيق	-0.31515
	مشتول السوق	-0.428562
	أولاد صقر	-0.454693
	الأبراهيمية	-0.551881
	قسم القرين	-0.788167
	قسم فاقوس	-0.801029
	قسم القنايات	-0.941529
	قسم ثان مدينه العاشر من رمضان	-0.947642
	قسم اول مدينه العاشر من رمضان	-0.999217
	قسم الصالحيه الجديده	-1.182368
	الصالحيه	0

جدول رقم (م–٢٦) محافظة دمياط

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
دمياط	دمياط	0.563594
	كفر سعد	0.3554
	فارسكور	-0.017629
	الزرقا	-0.635479
	قسم ثان دمياط	-0.723905
	قسم اول دمياط	-0.733097
	قسم مدينه دمياط الجديده	-1.151706
	قسم راس البر	-1.333397

جدول رقم (م–٢٧) محافظة بورسعيد

المحافظة	المركز/القسم	معامل الثقل التنموي
بورسعيد	الزهور	0.17732
	المناخ	-0.291539
	الضواحى	-0.610977
	بور فؤاد	-0.610977
	العرب	-0.636344
	الشرق	-0.862241
	ثانى قسم بور فؤاد	-1.130405